

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ١٠٧

الاثنين، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

توافق آراء مونتيري في المضي قدما صوب تحقيق أهدافنا
الإنمائية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

إن قرار إلغاء الديون من مجموعة الدول الثماني
والإنجاز الذي حققته خمسة بلدان بالتوصل إلى هدف
٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني للمساعدة الإنمائية
الرسمية يستحقان الإشادة على وجه الخصوص. وما فتئ
هناك التزام معزز من البلدان الأعضاء بتنفيذ وتحقيق الأهداف
الإنمائية للألفية منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٠. وفي كل هذا،
أدت الأمم المتحدة دوراً مهماً. وتظل الأمم المتحدة هامة
وينظر إليها العديد من الدول لكي تؤدي دورها في إجراء
استعراضات دورية من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية
لألفية.

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية:
الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتمويل التنمية

تقرير الأمين العام (A/59/800 و A/59/822)

مذكرتان من الأمين العام (A/59/826 و A/59/850)

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي
والاجتماعي (A/59/823)

مذكرة من الأمانة العامة (A/59/855)

ورقة غرفة اجتماع (A/59/CRP.6)

ويود بلدي أن يرى الأمم المتحدة تواصل أداء دور
نشط في رعاية الشراكة العالمية من أجل التنمية، وفي تنسيق
الجهود العالمية للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية.
وبينما نرحب بالمبادرات التي اتخذها الأمم المتحدة والبلدان
المانحة، فإن البلدان النامية بحاجة إلى أن تكون لديها الإرادة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي

داتوك مصطفى محمد، الوزير في إدارة رئيس وزراء ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): ألاحظ

وجود جو من التفاؤل أثناء هذا الحوار الثاني الرفيع المستوى
عن التمويل من أجل التنمية. وألاحظ أيضا التقدم المحرز منذ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



التكيف وإحداث تغيير وتحسين الكفاءة والإنتاجية بمعدل أسرع وتحسين القدرة التنافسية الوطنية بوجه عام.

والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في إدماج أنفسها في النظام التجاري العالمي تكمن في قدرتها على المشاركة الكاملة والنشطة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي ذلك الصدد، تود ماليزيا أن ترى منظمة التجارة العالمية تلتزم بالقضايا المتعلقة بالتجارة التي لها مكان شرعي داخل قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف. فيجب رفض المشروطيات الشاملة، مثل الاتجاه نحو ربط الوصول إلى الأسواق مع برامج المعونة، وربط معايير العمل وحقوق الإنسان والبيئة مع الجزاءات التجارية بذريعة الاتساق. ومن الحتمي إيلاء أولوية عليا لأوجه الخلل وعدم الاتساق - التي تتضمن عدم تنفيذ الالتزامات الحالية للبلدان المتقدمة النمو في مجال المنسوجات والزراعة؛ وعدم الوصول إلى الأسواق؛ والحاجة إلى التشغيل الفعال لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية.

وهناك العديد من الاقتصادات النامية، منها اقتصاد ماليزيا، التي تزايد إدماجها في الاقتصاد العالمي. ومن واقع تجربتنا، أدركنا الحاجة إلى تعزيز مرونة البلد وتكيفه مع الصدمات الخارجية. وفي ذلك الصدد، وضعنا قواعد مصرفية ومالية حصيفة. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أيضا حاجة البلدان إلى أن تُعطى مرونة أكبر لاستحداث تدابير ابتكارية يمكن أن تقلل الآثار الضارة على اقتصاداتها. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تبذل جهدا أكبر لتعالج على نحو فعال العوامل التي يمكن أن تسبب عدم الاستقرار. ويجب الإسراع في الجهود الجارية بالفعل في المؤسسات المالية الدولية بمزيد من الإلحاح لتفادي الأزمات المستقبلية.

وبالإضافة إلى تخفيض مستوى الفقر، من الأهمية بمكان أيضا كفاءة توفير بنية تحتية تكفي لتيسير التنمية. ومع

والشجاعة لبناء قدراتها. ومبادراتنا المعنية بالحكم الرشيد، والقضاء على الفساد، والشفافية، والمؤسسات السليمة، تؤدي دوراً مهماً في الوفاء بأهدافنا للتنمية. ولا يوجد بديل عن كل ذلك.

وبعد عامين على مؤتمر قمة مونتييري، يظل واضحا أن الافتقار إلى الموارد المالية قد أحبط جهود العديد من البلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية للألفية. ويركز هذا الحوار الرفيع المستوى على أهمية صون وتعزيز الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعتبر حكومة بلدي الفقر أنه عقبة خطيرة أمام التنمية البشرية. وفي السنوات الـ ٣٥ الماضية، انخفض معدل الفقر في ماليزيا انخفاضاً كبيراً. وقد كان يعيش قرابة نصف أفراد أسرنا تحت خط الفقر في عام ١٩٧٠. أما في الوقت الراهن، فقد انخفض ذلك إلى قرابة ٥ في المائة. وعلى الرغم من أننا حققنا بالفعل الأهداف الإنمائية للألفية في ما يتعلق بالفقر - حققنا بالتأكيد جميع الأهداف باستثناء هدف واحد من الأهداف الواسعة النطاق - فقد قررنا أنه لن يكون هناك فقر مدقع بنهاية هذا العقد. ذلك هو الهدف الذي وعدنا شعبنا بتحقيقه وسنحشد كل طاقاتنا ومواردنا من أجل تحقيقه.

وبالسبب إلى البلدان النامية، يمكن للقطاع الخاص النشاط والفعال أن يسهم في النمو والتنمية المستدامين. ومنذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، تبذل حكومة بلدي جهوداً متضافرة لإلغاء القوانين الاقتصادية التنظيمية وتخفيف الاقتصاد. وقد تمت متابعة سياسة الخصخصة بحماس. واستُحدث مفهوم المشاركة في ماليزيا لإنشاء علاقة أوثق بين القطاعين العام والخاص. ووسع الاقتصاد الذي تزايدت فيه ريادة القطاع الخاص مجال عمل الأمة وعزز قدرتها على

وبغض النظر عن إنجازاتنا والالتزامات التي تم التعهد بها حتى الآن، هناك حاجة إلى كفالة إمكانية استدامة التقدم المحرز. ومن الأهمية بمكان أيضا وجود بيئة اقتصادية دولية مؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومحدونا الأمل أن تنسق البلدان المتقدمة النمو سياساتها الاقتصادية على نحو يخلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، وأن تصل مزايا النمو إلى البلدان النامية. ويجب التصدي للتهديد الذي يتعرض له الاستقرار العالمي بسبب تدفقات رأس المال المتقلبة وأوجه الخلل العالمية وأسعار النفط المرتفعة.

وينبغي أن يعزز ويجدد الحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية تصميمنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى القضاء على الفقر وتوفير التنمية المستدامة والرخاء للبشرية جمعاء. ومحدوني الأمل أنه حينما تنعقد الجلسة العامة الرفيعة المستوى في شهر أيلول/سبتمبر، ألا نتوقع التزاما مجددا بإنهاء الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، ولكن أن تكون هناك التزامات أكثر رسوخا من البلدان المانحة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة. ويجب أن تؤدي البلدان النامية دورها. فالتنمية مسؤولية الجميع. فلنتضرع كي يتحول هدفنا في توفير حياة كريمة للجميع إلى حقيقة. ولا نزال نأمل أملا كبيرا في أن تيسر منظومة الأمم المتحدة تلك الشراكة العالمية من أجل التنمية والتقدم الإنساني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد بيرهان أبرهة، وزير مالية إريتريا.

السيد أبرهة (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): تمثل الأهداف الإنمائية للألفية توافقا في الآراء في ما بين الدول، بما فيها بلدي، بشأن جدول أعمال أساسي للتنمية. والغرض الرئيسي للأهداف الإنمائية للألفية هو القضاء على الفقر، إحدى أكثر القضايا أهمية للبشرية في وقتنا هذا. وهناك إقرار

ذلك، فإن كلفة بناء بنية تحتية عالية جدا ولا يمكن أن تتحملها معظم البلدان الفقيرة. وموارد التمويل الحالية غير كافية. ولذلك، هناك حاجة إلى النظر بجدية في إنشاء صندوق مكرس للتمويل الدولي من أجل تطوير البنية التحتية في البلدان النامية.

ويجب أن ندعم بقوة الجهود الهادفة إلى تقليل أوجه النقص في التمويل من أجل التنمية، مثل التعاون بين الجنوب والجنوب. فقد أصبح بالفعل التعاون بين الجنوب والجنوب نهجا فعالا في تعزيز الشراكة والاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة وتشاطر المعرفة والخبرة بغية معالجة قضايا تنمية مثل الفقر، وتوزيع الدخل، والصحة، والتعليم، والتجارة، والاستثمار. وبلدي ملتزم تماما بمساعدة بلدان نامية أخرى من خلال تشاطر الخبرة في التنمية والقضاء على الفقر، وإن كان ذلك بقدر متواضع، من خلال برنامجنا للتعاون الثنائي، برنامج ماليازيا للتعاون التكنولوجي.

وتؤمن ماليازيا أيضا بأن تعبئة التدفقات الدولية الخاصة لرأس المال يمكن أن تسهم في النمو والرخاء الاقتصاديين. وفي ذلك الصدد، فإن الإدارة الحكيمة لتدفقات رأس المال الخاص ضرورية لكفالة توفير الوقت الكافي للصناعات والأعمال التجارية المحلية الوليدة لكي تنضج ولكي لا تواجه منافسة غير منصفة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمستثمرين الأجانب استهلال تطوير المنتجين في البلد المضيف ورعايتهم. وينبغي أن ترتبط الأعمال التجارية المحلية الصغيرة والمتوسطة بالشركات المتعددة الجنسيات وأن تقيم معها علاقات مفيدة لكي تحصل على نصيب من المكاسب عن طريق تقديم المدخلات والمكونات الضرورية والعالية الجودة.

ذلك تسوية حالة اللاحرب واللاسلم السائدة في البلد، وعدم وجود الجفاف، والأداء القوي للاقتصاد، وقيام شركائنا في التنمية بالوفاء بالتزاماتهم المالية المتضمنة في توافق آراء مونتيري.

ونعتقد أن وضع إريتريا في مواجهة الأهداف الإنمائية للألفية يشير إلى أنه حتى بوجود موارد متواضعة، تستطيع البلدان أن تحقق الكثير من تلك الأهداف إذا ما توفرت لها السياسات السليمة وإذا ما التزمت، من خلال كل هيئاتها الحكومية، بأهداف التنمية الوطنية.

ومن الناحية الاستراتيجية، فقد اعتمدت حكومة إريتريا المبادئ التالية لتنفيذ السياسات الخاصة بالقضاء على الفقر، بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي مستدام وواسع النطاق عن طريق تهئية بيئة تنافسية تزدهر فيها الشركات الخاصة الفعالة ذات المنحى التصديري؛ ورفع مستوى المهارات والرفاهية للشعب الإريتري عن طريق الاستثمار في التعليم، وبناء القدرات وبناء المؤسسات، والتغذية، والرعاية الصحية، وأنظمة المياه والتصحاح؛ وإيلاء الاهتمام الخاص بالقضاء على الفقر في المناطق الريفية عن طريق الاستثمار في البنية الأساسية، والزراعة وتربية الماشية وإدارة المراعي؛ والتمسك بسياسة عدم التسامح المطلق في ما يتعلق بقضايا الفساد في إدارة القطاعين العام والخاص؛ وإقامة نظام الحكم السليم.

وقد بدأت سياسات واستراتيجيات حكومي تؤتي ثمارها. فمنذ عام ١٩٩١، وهو عام التحرير، بدأنا بإعادة بناء قطاعات خدمات النقل والاتصالات التي دمرتها الحرب في اقتصادنا. كما أنشئ الإطار القانوني والاجتماعي والمؤسسي لأجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية سريعة. وتمشيا مع السياسة الخاصة بالقضية بسد الثغرة بين القطاعين الحضري والريفي، استثمرت الحكومة بشكل كبير في بناء المدارس في المناطق الريفية، والأنظمة

ضمني في الأهداف بأن الفقر المدقع والحرمان وتهميش الشعوب في أي مكان أمور لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيا، ولكنها تسهم أيضا في الصراع وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستقرار العالمي.

وهناك العديد جدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعاني من صراعات مدمرة من نوع أو آخر، أو خرجت منها للتو. إن إريتريا ليست غريبة عن هذا الواقع. وبعد التحرير، في عام ١٩٩١، ورثت إريتريا اقتصادا وبنية أساسية مُدمرتين، ومؤسسات فاسدة وغير فعالة، وعددا كبيرا من السكان في المنفى، وخزانة خاوية.

وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية هدفا عالميا تدخل في إطاره البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في شراكة جديدة للقيام، في جملة أمور، بتخفيض الفقر المدقع والجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويمثل توافق آراء مونتيري أحد الدعائم الأساسية في تلك الشراكة الجديدة. وسمحوا لي الآن أن أتناول بإيجاز وضع الأهداف الإنمائية للألفية في إريتريا.

لقد بدأنا بكتابة تقريرنا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ونحن في طريقنا إلى الانتهاء منه حاليا. وعملت الحكومة بشكل وثيق مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة من أجل إعداد ذلك التقرير. ويسرني أن أعلن أنه من المتوقع أن تنجز إريتريا معظم الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وبالرغم من ذلك، فإننا ندرك أن هذا ليس مناسبة للاحتفال لأسباب ثلاثة. أولا، إريتريا لا تسير على الدرب السليم في مجالين حاسمين، وهما: القضاء على الفقر المدقع وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل. ثانيا، إن التوافق العام في الآراء يتمثل في أن الأهداف الإنمائية للألفية، حتى وإن تحققت بالكامل، فإنها لا تمثل إلا الحد الأدنى من المؤشرات وليست تتويجا للتنمية الكاملة نفسها. ثالثا، إن خارطة الطريق لإريتريا حتى عام ٢٠١٥ أعدت على أساس بعض الافتراضات الحاسمة، بما في

تحت تأثير الاعتبارات السياسية عندما يتخذون قراراتهم بشأن تمويل التنمية. وبالرغم من أننا نرحب بالإعلان الذي صدر مؤخراً عن إلغاء الديون في ١٨ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن هذا القرار مع ذلك يثير أسئلة كثيرة حول الموضوعية والإنصاف. لماذا لا يشمل برنامج إلغاء الديون بلدانا هي أشد ضعفاً بكل معايير الضعف؟

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية من جديد أن إريتريا ملتزمة باتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك المسعى، تطلب إريتريا إلى الشركاء في التنمية ألا يلتزموا بتوفير التمويل للتنمية فحسب، بل أيضاً، وربما الأكثر أهمية، بضمان تحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا. فللسلام والاستقرار والأمن تأثير حاسم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى التنمية بوجه عام.

وتحيب حكومة بلدي مرة أخرى المجتمع الدولي ممارسة الضغط على حكومة إثيوبيا لأجل أن تنفذ، دونما مزيد من الإبطاء، القرار النهائي والملزم للجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ويجب على إثيوبيا أن تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة التي وقعتها لحل الصراع على الحدود مع جارها، إريتريا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جوما نغاسونغوا، عضو البرلمان، ووزير الصناعة والتجارة في جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد نغاسونغوا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به وزير خارجية جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد عُقد مؤتمر مونتيري لمواجهة تحديات تمويل التنمية، وكذلك لتعبئة وزيادة الاستخدام الفعال للموارد المالية من أجل تحقيق النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ومن

الصحية، ومرافق المياه والتصحاح، وبناء الطرق الريفية. وقد استثمر القطاع الخاص في الخدمات والبناء والصناعات القائمة على الموارد. ونتيجة لذلك، بدأت إريتريا المضي في مسارها الواعد نحو التقدم الاقتصادي. وفي الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٧، حقق الاقتصاد نمواً بمعدل سنوي بلغ ٧,٤ في المائة وظل التضخم على معدل أدنى من ٥ في المائة. كما حققت إريتريا احتياطات متراكمة تغطي ما يعادل سبعة أشهر من الواردات. وعلاوة على ذلك، تمتع الإريتريون في المناطق الريفية بفرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية تقترب من مستوى فرص قرنائهم في المناطق الحضرية.

ومع ذلك، وبالرغم من البداية الواعدة التي حققها الأداء الاقتصادي والتنمية الشاملة خلال فترة ما بعد الاستقلال مباشرة، فما زال بلدي يواجه اليوم تحديات خطيرة على جبهات عديدة. وسبب مواجهة إريتريا لتلك التحديات ليس لغزاً. فعلى مدار ثلاث سنوات، من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، كان على البلد أن يدافع عن حدوده ويضمن سيادته ضد الغزوات المتكررة الواسعة النطاق التي شنتها إثيوبيا. ولعل الأمر الذي ألحق ضرراً بالبلد أكثر من الحرب نفسها هو رفض إثيوبيا الإذعان للقرار النهائي والملزم للجنة الحدود، وعدم رغبة المجتمع الدولي حتى الآن في إنفاذ ذلك القرار. ومثل كثير من البلدان الأخرى في القارة، فقد عانينا في السنوات الخمس الأخيرة من الجفاف الخطير لمدة ثلاث سنوات ومن ندرة هطول الأمطار لمدة سنتين. كما تواجه إريتريا أزمة ناتجة عن الزيادات السائدة في أسعار النفط الباهظة.

إن الغرض من تناول تلك الحقائق معكم هو الطلب إلى شركائنا في التنمية أن يقدروا حالتنا والأوليات المنبثقة عنها. وبينما تسعى البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية، يميل شركاؤنا في البلدان المتقدمة النمو إلى العمل

شلن تنزاني في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وذلك يمثل زيادة تصل إلى أكثر من أربعة أضعاف على مدار عشر سنوات.

وقد نفذت الحكومة جملة واسعة من الإصلاحات واتخذت الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية تمحورت حول توحيد السياسة المالية، والمحافظة على سياسة نقدية متعقّلة، وتشجيع بيئة تُمكن تطوير القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية المباشرة. وفضلاً عن ذلك، أزلنا جميع القيود على التجارة، وحررنا أسواق التبادل الخارجي، وفتحنا أسواقنا المحلية أمام التنافس الدولي.

لقد سُجل للأمين العام التحدي الذي وضعه أمام البلدان النامية، التي تواجه الفقر المدقع، بأن عليها أن تعتمد استراتيجيات وطنية للتنمية وأن تبدأ بتنفيذها في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦، على أن تكون تلك الاستراتيجيات من الشجاعة بحيث يمكن معها بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد ارتقت تنزانيا إلى مستوى هذا التحدي.

نحن لم نعتمد استراتيجيات طموحة فحسب، وإنما غمضي قدماً نحو بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد لتحقيقها. ومن بين هذه الإنجازات التعليم الابتدائي للجميع. وفي عام ٢٠٠٠، اعتمدنا ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتم إنجازها في عام ٢٠٠٤. وبناء على ذلك الإنجاز، اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٥ استراتيجية وطنية للنمو والحد من الفقر لفترة خمس سنوات تنتهي في عام ٢٠١٠. وتتمشى هذه الاستراتيجية مع رؤيا تنزانيا للتنمية - رؤيا عام ٢٠٢٥ - لأجل تحقيق مستوى أعلى للنمو وتقاسمه، ومستوى حياة أفضل، وسلام واستقرار ووحدة، ومستوى أعلى للتعليم والتنافس الدولي. وتلتزم هذه الاستراتيجية بالأهداف الإنمائية للألفية، مستهدفة الحد من الفقر، ومكافحة الجوع، والمرض، والأمية، والتآكل البيئي،

شأن ذلك أن ييسّر، ضمن أمور أخرى، القضاء على الفقر، وتحسين الأحوال الاجتماعية، وحماية البيئة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وقام مؤتمر مونتييري بصياغة شراكة عالمية جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يعني ترجمة التزاماتنا إلى أعمال.

وفي ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، تواصل حكومتي تنفيذ سياسات محلية وترشيد عملية تحصيل العائدات من أجل تحسين الإدارة المالية للموارد العامة في النفقات الاجتماعية وتشجيع تطوير القطاعين العام والخاص، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل وإيجاد فرص عمل والقضاء على الفقر. وقد أدخلنا الإصلاحات الضرورية وأنشأنا مؤسسات جديدة ونظماً وعمليات جديدة لإقامة استراتيجية الحكم الديمقراطي الرشيد الواردة في الإطار الوطني للحكم. كما أنشأنا لجنة لحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وهي هيئة مستقلة تتمتع بولاية واسعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولوضع معايير الحكم الرشيد بما يتوافق مع مبادئ باريس.

وبالنسبة إلى الفساد، فقد باشرنا بذل جهود منتظمة لمكافحة جميع أوجه الفساد من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطة العمل المتعلقة بذلك، اعتقاداً منا بأنه سيكون هناك مجال أوسع لتوليد موارد محلية استجابة للاحتياجات العامة.

ونتيجة لتلك الإصلاحات وغيرها من الإصلاحات المتعلقة بالاقتصاد الكلي - من قبيل تنسيق وتبسيط السياسات الضريبية، والقدرات الضريبية التنظيمية والإدارية الفعالة - ازدادت الإيرادات الحكومية من ٤٤٨,٤ بليون شلن تنزاني في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٧٤٠ بليون

أشكالا جديدة من الحواجز التجارية، سوف تؤدي إلى إيجاد شروط متساوية للبلدان النامية والمتقدمة النمو في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

خامسا، كفالة التأكد من الوصول الحر لمنتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، وكذلك فتح الأسواق المحررة من الحصص والرسوم الضريبية أمام جميع منتجات هذه البلدان.

أخيرا وليس آخرا، فإن البلدان النامية في حاجة إلى المساعدة للتغلب على قيود توفر العرض ولزيادة قدرة الإنتاج، وإلى قيمة مضافة لمنتجاتها، وتطوير بناء القدرات المؤسسية والبشرية، والاستقرار في أسعار السلع الأساسية، والشروع في تنويع اقتصاداتها وبناء الهياكل الأساسية لاجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وفي هذا الصدد، تناشد جمهورية ترواندا المتحدة المجتمع الدولي أن يُساعدها في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للنمو والحد من الفقر، الأمر الذي يُفضي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يندجا ينتشاري، وزير التنمية وتخطيط المدن والريف في توغو.

السيد ينتشاري (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين، السيد الرئيس، في الإعراب لكم، باسم وفد توغو، عن أخلص تهانينا القلبية على المهارة البارعة التي توجهون بها عمل هذا الاجتماع الهام بشأن تمويل التنمية.

قبل ثلاث سنوات، في آذار/مارس ٢٠٠٢، انتهى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المنعقد في مونتيري، في المكسيك، إلى اعتماد توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية.

والتمييز ضد المرأة. وفي ضوء ذلك، فأنا على يقين بأن ترواندا قد تأهلت للارتقاء السريع إلى مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٥، كما هو مقترح في تقرير الأمين العام وفي تقرير البروفيسور جيفري ساكس.

ولن يكون لوحدة الهدف والعمل التي تحققت في مونتيري أي مغزى إلا بمثل هذه الشراكة العريضة. وأود إبراز بعض المسائل التي تحتاج إلى دراسة جدية وإلى تضافر في اتخاذ الإجراءات. أولا، إن الهدف الذي طال انتظاره، والممثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وفي تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا، ينبغي تنفيذه الآن بالكامل. وإننا نشيد بدولة قطر التي أعلنت أثناء انعقاد مؤتمر قمة الجنوب الثاني مؤخرا أنها ستقدم نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني لقطر مساعدة إنمائية رسمية بدءا من عام ٢٠٠٦، وندعو البلدان النامية الأخرى التي يمكنها أن تفعل ذلك، إلى أن تحذو حذو قطر في هذا الجهد.

ثانيا، لا بد من إنجاز تقديم المبلغ الإضافي بقيمة ٥٠ بليون دولار سنويا لزوم البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا، إن اختتام جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية ضرورة لا غنى عنها. وينبغي للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ، الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أن يسعى إلى اختتام الجولة في عام ٢٠٠٦، مع مراعاة أن تكون التنمية في محور المفاوضات.

رابعا، إن إزالة جميع الحواجز التجارية، بما في ذلك الإعانات والزيادة القصوى للتعريفات الجمركية والزيادة الحادة لها، وكذلك البيئة، ومعايير العمل والصحة، التي تمثل

يؤدي إلى استنفاد الموارد الضرورية لزيادة الاستثمار تمشياً مع روح مونتيري، وذلك لأن الموارد الوطنية تكاد لا تكفي لتغطية النفقات التي تملّحها الأولويات القائمة حالياً.

وفضلاً عن ذلك، فإن غياب التعاون مع مؤسسات بریتون وودز، الناجم إلى حد كبير عن تعليق التعاون من جانب الاتحاد الأوروبي، قد جعل من المستحيل حل المشاكل الشائكة المتعلقة بالديون الخارجية، ولا سيما من خلال مبادرة البلدان المثقلة بالديون. وقد أدى الانخفاض الحاد في المساعدات المالية الخارجية إلى المزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية لشعب بلدنا المعتبر أصلاً من أقل البلدان نمواً، مما أدى إلى إضعاف قدرتنا على مكافحة الفقر.

وبالنظر إلى هذه الحالة، بدأ البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة السعي إلى إشراك المجتمع الدولي من جديد في إطار مبادرة البلدان المنخفضة الدخل التي تُعاني من ضغوط.

وعقب الانتخابات الرئاسية، التي فاز بها فخامة السيد فور إسوزيمنا غاسينغي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة، أصبحت الحالة السياسية في بلدي الآن مستقرة. وتوغو ملتزمة بعزم وطيد بتحقيق الديمقراطية في مؤسساتها. ولذلك آمل أن تُنشط عملية تجديد المشاركة التي تضطلع بها الحكومة مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقرب وقت ممكن.

وعلاوة على ذلك، إن هذا الحوار الرفيع المستوى يتيح لي فرصة فريدة لتوجيه مناشدة عاجلة إلى المجتمع الدولي بأسره ليدعم جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، سيكون إعفاء ديون بلدنا، وهذا أمر قد استفادت منه بلدان أخرى بالفعل، مصدراً بالغ الأهمية للموارد الإضافية، لتتمكن من مواصلة انتعاشنا الاقتصادي.

وتؤيد توغو توافق الآراء كمبادرة ترمي إلى تعبئة الموارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد شرع بلدنا توغو في عملية ستؤدي في النهاية إلى إنشاء الهياكل والآليات اللازمة لحشد الدعم المالي من شركائنا الإنمائيين. ولذلك، أنشأنا لجنة وطنية لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، ومكتباً مكلفاً بصياغة وتنفيذ ورقة استراتيجية للحد من الفقر. ويمضي قدماً الآن تنفيذ عملية ورقة استراتيجية للحد من الفقر. فقد عقدت حلقة دراسية حول المناهج لرسم طريق تنفيذ العملية بمشاركة جميع الشركاء، وفي أعقاب الحلقة الدراسية، جرى بحث سبع مجموعات مواضيعية تمثل الجوانب الرئيسية للتنمية والحد من الفقر. وقد أدت تلك العملية بمجملها إلى وضع مشروع ورقة استراتيجية للحد من الفقر وجرى إخضاع النص إلى إجراءات المصادقة قبل اعتماده من جانب الحكومة. وأحيلت الوثيقة المؤقتة إلى صندوق مونتيري الدولي، وإلى البنك الدولي، لإجراء تقييم مشترك لها بغية الشروع في المفاوضات المؤدية إلى وضع البرامج اللازمة لدعم مبادرات التمويل.

وبدأت الحكومة، في الفترة نفسها، بصياغة تقرير المتابعة الأول للأهداف الإنمائية للألفية من خلال عملية مماثلة بمشاركة جميع الشركاء. وقد وافقت الحكومة على التقرير واعتمدته، وتوصلت إلى نتيجة أساسية مؤداها أن مجرد ثلاثة من بين الأهداف الثمانية قابلة للتنفيذ، وهي المتعلقة بالتعليم الابتدائي للجميع، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والحد من معدلات الوفيات النفاسية.

إن اضطلاع الحكومة بهاتين العمليتين يوضح تصميمها الراسخ على العمل في إطار توافق آراء مونتيري.

وبغض النظر عن هذه الجهود، فإن بلدي لم يحن الفوائد حتى الآن من الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مونتيري. وفي الواقع، فإن تعليق التعاون مع الاتحاد الأوروبي

التي أصبحت في العديد من الحالات إطارها للتعاون الإنمائي مع المجتمع الدولي.

وبالتالي فإن سياق تمويل تنمية أفريقيا أصبح محددًا بصورة واضحة وسليمة دوليًا وإقليميًا ووطنياً. وما بقي الآن هو أن يُبدي جميع المعنيين العزيمة والالتزام المطلوبين لتنفيذ استراتيجيات أفريقيا الاجتماعية الاقتصادية للحد من الفقر.

وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نحتاج إلى زيادة كبيرة في حجم تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالتالي يصبح تحقيق الهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية ضرورياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن مما له أهمية ماثلة تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وضمان أن تكون المساعدة الإنمائية مصممة بشكل أكثر وعياً بالوفاء باحتياجات وأهداف المتلقين، بدلاً من المانحين، كما كان عليه الحال في أغلب الأحيان حتى الآن.

ونأمل، إذا ما حظي الاقتراح الرامي إلى إنشاء مرفق تمويل دولي بالتأييد، أن نكون في طريقنا إلى استيفاء هذه الحاجة، وبالتالي تصبح المساعدة الإنمائية في نهاية المطاف خالية من المؤثرات السياسية، وأكثر حياداً وتحرراً من الاشتراطات التي تشل القدرة.

والمبادرات التي من نوع إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة خطوة في الاتجاه الصحيح. وما نحتاج أن نراه الآن حدوث زيادة كافية وقابلة للتنبؤ بها في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وإلى الصناديق والبرامج التي تساعد على وضع خطط ومشاريع إنمائية لصالحها.

والقرار الأخير الذي اتخذته بلدان مجموعة الثمانية لإلغاء ديون ١٨ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتقع معظمها في أفريقيا، قرار طيب للغاية ويمكن أن يكون علامة على أمور أكبر مقبلة. ونأمل أن تمتد هذه المبادرة سريعاً إلى

وعلى الصعيد الداخلي، يواصل بلدنا سياسته القائمة على تحسين إطار الاقتصاد الكلي، ولا سيما بتحسين التمويل العام والبيئة القانونية والقضائية، لتهيئة إطار مشجع للاستثمار الخاص، الذي يعتبر القوة الدافعة للتنمية.

أود أن أعرب في النهاية عن أملٍ في أن يؤدي الحوار الرفيع المستوى، الذي يسعدنا أن نشارك فيه، إلى استنتاجات يستفيد منها جميع أصحاب المصالح، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الأحوال الاقتصادية الصعبة التي تسود في أقل البلدان نمواً مثل بلدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيدة نينا مكدوال - غاي، وزيرة الدولة للتجارة والصناعة والعمل بغامبيا.

السيدة مكدوال - غاي (غامبيا) (تكلمت بالانكليزية): إن موضوع هذا الحوار الرفيع المستوى - تمويل التنمية - موضوع يقع في صميم شواغل كل بلد نام. وبالرغم من أن لدينا الآن بصفة جماعية فهماً أفضل بكثير للمتطلبات العالمية لمكافحة الفقر وتخلف التنمية، فإن التقدم نحو تحقيق الأهداف والمرامي التي حددناها لأنفسنا في إعلان الألفية وفي توافق آراء مونتييري مقيد بالموارد المحدودة. ومن المؤكد أن الموارد العالمية موجودة لضمان تحقيقنا للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولكن يجب أن نخصصها الآن، بدون أي تأخير.

ولأفريقيا احتياجات خاصة، تتطلب استجابات خاصة لمعالجتها. وقد وضعت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا استراتيجية إقليمية شاملة للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه القارة، فضلاً عما يقتضيه تنفيذها.

وعلى الصعيد الوطني، فعلت كل البلدان الأفريقية نفس الشيء فيما يتعلق باستراتيجياتها الإنمائية وأوضحت احتياجاتها في الأوراق المقدمة عن استراتيجية الحد من الفقر

ونود أيضا أن نرى إيلاء اهتمام أكثر لمشكلة التقلبات الدائمة لأسعار السلع. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية إلى ضمان أخذ تلك الشواغل بعين الاعتبار على نحو تام ومعالجتها بصورة ملائمة، ونحث المشاركين على احتتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بما يرضي الجميع بدون أي تأخير لا موجب له.

وفدي يؤيد تماما المبادرات التي اتخذت لتحديد مصادر ابتكارية لتمويل التنمية. والضرورية العالمية المقترحة للتنمية تستحق النظر بصورة جدية. وهناك أيضا ميزة كبيرة في فكرة الشروع في النظر في القيمة التي توضع على الآلاف العديدة من المهنيين والعمال المهرة من البلدان النامية الذي يجتذبون إلى البلدان المتقدمة النمو بأعداد متزايدة وكيفية استخراج التعويض الكافي والعادل من البلدان المتلقية نظير هذا فقدان للإسهامات الحيوية في عملية التنمية في بلداننا.

إن غامبيا ملتزمة تماما بالأهداف الإنمائية للألفية. وهي المعيار القياسي لجميع أنشطتنا الإنمائية الحالية في جميع قطاعات اقتصادنا. ونحن من بين أقل البلدان نموا في العالم، ونعاني من شح شديد في الموارد، ولكننا تعلمنا استخدام مواردنا الشحيحة بصورة حكيمة ومثمرة ولمصلحة شعبنا. وبهذه الطريقة تمكنا من تحقيق تحسن كبير في المجالات الهامة المتمثلة في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والإصحاح والزراعة، التي تعتمد عليها أغلبية شعبنا.

وبالتالي، فإننا فيما يتعلق ببعض الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف ٢، تحقيق التعليم الأولي الشامل، والهدف ٣، النهوض بالمساواة بين الجنسين في التعليم، لسنا في اتجاه تحقيق الهدف فحسب، ولكننا في الحقيقة متقدمون جيدا. وينطبق نفس الشيء على بعض الأهداف في المجالات الأخرى التي ذكرتها للتو.

البلدان الأخرى وأن تؤدي إلى إعفاء ديون القارة الأفريقية بنسبة ١٠٠ في المائة، بما في ذلك غامبيا.

ويرحب وفدي بأي مبادرات أخرى من هذا القبيل. ونهني البلدان التي بلغت بالفعل أو تجاوزت الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية للبلدان النامية. وتلك البلدان هي النرويج وهولندا ولكسمبرغ والسويد. ونشيد بالتزام الاتحاد الأوروبي بذلك الهدف والتوقيت الذي حدده لتحقيقه. وقد أعلنت اليابان اعتزامها مضاعفة مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا في السنوات الثلاث المقبلة. وتلك أيضا أخبار سارة.

وكانت هناك مبادرات مماثلة من خارج مجتمعنا المانح التقليدي، حيث أعلنت قطر مؤخرا أنها، مثل البلدان الأخرى، ستخصص أيضا ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع تخصيص ما بين ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا. وتلك أطيب بادرة للتضامن ينبغي أن تقتدي بها بلدان الجنوب الأخرى ذات الموقف المماثل. وربما تغطي تلك البلدان إلى مدى أبعد وتلتزم بالإلغاء التام لديونها على أقل البلدان نموا.

وفوق المساعدة الإنمائية الرسمية، تشكل التجارة المصدر الأساسي لتمويل التنمية وهي أداة هامة للنمو والتنمية. وأعمال النظام التجاري المتعدد الأطراف يمكن أن تعزز استحداث مصادر تمويل التنمية أو تتسبب في إعاقتها. ومن خلال آلية قائمة على القواعد وجيدة الأداء، يجب أن تسخر التجارة للاستجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. والبلدان المعتمدة على السلع، مثل غامبيا، تود أن ترى الإلغاء الكامل للإعانات المالية الداخلية المشوهة للتجارة في مجال الزراعة، فضلا عن إزالة كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، التي تحد من قدرتنا على التصدير وتخفيض عائداتنا من التصدير.

وبعد ذلك القول، من الصحيح أيضا أن العلاقات الاقتصادية الدولية تفرض قيودا، وفي الوقت نفسه، توفر لجميع البلدان فرصا للتنمية. ويعترف توافق آراء مونتييري بكلا الجانبين ويوفر إطارا مناسباً للاستفادة من تلك الفرص. وبالتالي لا بد أن يشكل تنفيذ توافق الآراء شاعلا ومطلبا مستمرا لجميع البلدان النامية. وللأسف، لم تحدد الأهداف، ولهذا السبب تفقد الالتزامات المختلفة المحددة في توافق الآراء مفعولها في التنفيذ. ولكن حكومة إكوادور تعمل على اتخاذ التدابير الرئيسية التي حددت في توافق الآراء، وتود أن تتشاطر بعض شواغلها في ذلك الصدد.

إن السياسات العامة التي نفذت في إكوادور في الأعوام الأخيرة لم تتمكن من تعبئة الموارد المالية الوطنية من أجل التنمية. وقسم كبير من الموارد التي تولدت محليا، بدلا من إعادة استثمارها في الإنتاج المحلي، غادرت البلد لأسباب مثل التكلفة العالية لخدمة الديون الخارجية، وتبعية وسائل الإنتاج، والظروف التي نواجهها في ما يتعلق بالتجارة الخارجية، والأزمة المالية التي شهدناها في الأعوام الأخيرة، والافتقار إلى رؤية تركز حقا على التنمية الوطنية. والأمر المؤكد هو أن الاقتصاد الحقيقي، الذي يوجد قيمة إضافية ويهيئ الوظائف، بقي مهملا. ولا بد أن نضيف إلى ذلك القرارات الحكومية، التي طالبت بها الكيانات الأجنبية، وجمدت المدخرات الوطنية بل وشجعت الاستثمار المالي في الخارج، كما هو حال صندوق تحقيق الاستقرار والاستثمار الاجتماعي والإنتاجي وتخفيض الدين العام.

واتخذنا مؤخرا تدابير لتصحيح تلك الحالة، لأنه لا يمكن تصور أن بلدا يتطلب تمويلا أجنبيا لا يمكنه على نحو حصيل أن يستخدم مدخراته بالذات لإعادة بناء وسائل الإنتاج وتخفيض حدة الفقر - وهي تدابير عاجلة لن نتمكن بدونها أبدا من تحقيق النمو أو التماسك الاجتماعي الوافي لبلوغ التنمية المستدامة.

وقد أشار فخامة رئيس جمهورية غامبيا في ملاحظاته التي أعدت للمناقشة العامة في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة السنة الماضية، إلى أن

”إلقاء نظرة فاحصة على مؤشرات تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية من سنة ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤، وكذلك تقدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعدل تنفيذ غامبيا للأهداف الإنمائية للألفية، يدل على أن حكومتي، بالرغم من النقص الشديد في الموارد، قد أوفت إلى حد كبير بالوعود التي قطعتها للشعب الغامبي والمجتمع الدولي. وهذا يدل على أنه بتوفر الرؤية والتصميم وجدية المقصد، وحسن نية الشركاء في المجتمع الدولي، يمكن إنجاز أعمال كبيرة، حتى ولو بالقليل، لتغيير حياة الشعب“.

وأخيرا، أود أن اختتم بياني بإبداء ملاحظة أن تحسين تمويل التنمية للبلدان الأقل نموا الصغيرة مثل غامبيا يشكل أمرا حاسما لفرصنا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولتحقيق التنمية المستدامة لشعوبنا. وبالنسبة لنا، فإن هذه مسؤولية مقدسة. ويحدونا الأمل أن يبدي شركاؤنا في التنمية أيضا التزاما أخلاقيا من جانبهم وأن يظهروا التضامن مع بقية البشرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رافائيل كوريا، وزير الاقتصاد والمالية في إكوادور.

السيد كوريا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): لقد كان أحد المبادئ التي تدعم توافق آراء مونتييري هو التسليم بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتنفيذ استراتيجية إنمائية وطنية. ولذلك السبب ما فتئت حكومة إكوادور واضحة جدا في توضيح أن صياغة البرامج الاقتصادية تشكل على نحو قاطع قرارا سياديا.

وما زال التكامل الإقليمي، وهو قرار آخر لتوافق الآراء، يشكل أولوية بالنسبة لبلدنا. ونحن الآن على وشك بناء منطقة تكامل لأمريكا الجنوبية تعتمد مبدأ المعاملة التفضيلية للبلدان الأقل نموا نسبيا، ليس في ما يتعلق بالتجارة فحسب، بل أيضا في المجالين المالي والاقتصادي. وضمن الجوانب الملموسة للتكامل، سيتعين علينا أن نستحدث هيئات مالية إقليمية تلغي، عن طريق زيادة الاحتياطات الكبيرة للمنطقة - التي من باب المفارقة، يتم إيداعها في الخارج - اعتماد بلداننا على التمويل من خارج المنطقة، وهو التمويل الذي يخضع إلى حد كبير لشروط بل هو تمويل مدمر. وبالمثل، سيتعين على التكامل أن يراعي جوانب أساسية للتنمية المستدامة للمنطقة، مثل الاكتفاء الذاتي من الطاقة، ويستفيد من النهج التكميلية بغية القضاء على الممارسات المنافسة للعقل مثل تصدير النفط الخام بينما يتم استيراد المشتقات بشكل متزامن.

وأخيرا، فإن عدم الاستقرار الذي تسببه قابلية انتقال رؤوس الأموال في كوكب يتصف بالعمولة يشكل أكبر أوجه ضعف بلداننا. وهنا مرة أخرى، الوحدة لا تؤدي إلا إلى القوة. وما زالت العقوبات هائلة أمام إنشاء اتحاد نقدي لأمريكا الشمالية، ولكن - كما أظهر الاتحاد الأوروبي بوضوح - ما نحن بحاجة إليه، أكثر من المصطلحات الاقتصادية، هو الإرادة السياسية والرؤية التاريخية من جانب قادتنا. والحاجة إلى تكامل إقليمي حقيقي هي من الوضوح والإلحاح بالنسبة لمستقبلنا بحيث ربما يتعين علينا أن نشرح لأطفالنا وأحفادنا ليس سبب توحدها، وإنما سبب استغراقنا هذا الوقت الطويل لكي نتوحد.

ونؤمن بان أعضاء المجتمع الدولي - وخاصة البلدان التي تسيطر على المنظمات المالية الدولية - عليهم التزام بان يكونوا أكثر شفافية وديمقراطية في اتخاذ القرارات. ولا يمكن أن نحظى بأجهزة تعاونية حقا تدعم التنمية الاقتصادية

وأحرزت إكوادور، في تعبئة الموارد الدولية من اجل التنمية، نتائج مختلطة. ولم يصلنا الاستثمار الأجنبي، خلافا للاستثمار في قطاع النفط، كما وصل في البلدان المجاورة، ربما - كما أوضح بعض المحللين - بسبب عدم وجود بيئة للاستقرار الاجتماعي والسياسي والقانوني. ولكنني أتساءل: هل يمكن هئية تلك البيئة بينما لا يوجد عنصر اجتماعي في السياسية الاقتصادية وبينما ظللنا نشهد حالة من عدم المساواة المتزايد والفقر؟ ونحن مقتنعون بان الاستثمار الاجتماعي يشكل التزاما أخلاقيا وشرطا على حد سواء للكفاءة الاقتصادية، لأنه أمر أساسي لإيجاد راس مال اجتماعي، ومعه مشروع حقيقي للتنمية الوطنية.

وما فتئت تحويلات المهاجرين من أبناء إكوادور تشكل مصدرا سخيا للأموال أسهم إسهاما حاسما في النمو الاقتصادي في الأعوام الأخيرة. ومع ذلك، كانت هذه التحويلات بالغة التكلفة من النواحي الاجتماعية، لأننا فقدنا عددا كبيرا من شبابنا بسبب عدم تمكننا من بناء اقتصاد يشكل فيه إيجاد وظائف ملائمة هدفا أساسيا.

ولا بد أن تتطور التجارة الدولية أيضا على نحو كبير حتى تتمكن البلدان النامية من الاستفادة السليمة منها. ويظهر الميزان التجاري لإكوادور - إذا استبعد المرء صادراتنا النفطية - عجزا مستمرا ومتزايدا. ولدينا مشاكل متصلة بالقدرة على المنافسة، ولكننا أيضا نتعرض لقيود صارمة من البلدان المتقدمة النمو في ما يتعلق بالسماح لمنتجاتنا الرئيسية المعدة للتصدير بدخول أسواق هذه البلدان. وبالتالي فإن الأمر الأساسي هو أن يكون تحرير التجارة فعالا وحقيقيا من جانب البلدان المتقدمة النمو، على النحو الذي تم اقتراحه في توافق آراء مونتيري. ولكننا، لكي نحقق التنمية لجميع البشرية، بحاجة إلى تجاوز مجرد منطق السوق والمنافسة واعتناق منطق التعاون والعدالة حيال مستقبل مشترك.

الذين عينتهم في إعداد مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. ونعرب عن تقديرنا خاصة لإدراج كثير من المسائل ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر للأمين العام ولرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الوثائق التي أعدت لهذا الاجتماع. فهي تشير بشكل لا لبس فيه إلى العمل الذي يتعين القيام به والموارد التي يتعين تعبئتها من جانب البلدان النامية والمتقدمة نمواً على السواء لدعم التنمية. وقد بذلنا خلال الأعوام القليلة الماضية جهداً متضافراً لتعزيز هياكلنا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وحسّنا هياكل سياستنا الاستراتيجية ونظمنا الوطنية للمحاسبة، الأمر الذي يتيح بدوره إيجاد هياكل مبتكرة دعماً لتنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص. وفوق كل شيء، قمنا بتوسيع نطاق نظامنا التشريعي وتحسينه في غمار الحرب على الفساد وغسل الأموال.

وقد اغتنمت جزر البهاما أيضاً الفرص التي تتيحها العولمة بالقيام بالاستثمارات الضرورية في رأس المال البشري والمادي لتفعيل اقتصاد خلاق ومنتج. بيد أننا لا نزال نواجه تحديات رهيبية يشكّلها صغر حجمنا وما يترتب عليه من مواطن الضعف. ومما يعوق محاولاتنا لاكتساب المرونة، زيادة على ذلك، الاختلالات الإدارية والنظامية العالمية التي تحول دون الاندماج المجدي في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، تؤكد جزر البهاما مجدداً ضرورة مواصلة النظر في تلك المسائل من جانب جميع البلدان النامية ضمن إطار عملية مونتيري.

أما مسألة إصلاح الإدارة الاقتصادية العالمية لتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرار الاقتصادي ووضع المعايير الاقتصادية على الصعيد الدولي فتتسم بأهمية حيوية لجزر البهاما. وثمة حاجة ملحة إلى تقديم مقترحات

لأعضائها إلا بتحقيق ذلك. وخلال عملية تنفيذ توافق الآراء، ينبغي أن يكون ذلك أحد الأهداف الممكن جداً بلوغها.

وأخيراً، في ما يتعلق بالديون الخارجية، نؤمن بأن الجهود التي بذلتها البلدان المتقدمة النمو الرئيسية لتخفيف العبء الواقع على مجتمعاتنا ظلت محدودة جداً. والديون العامة سيتم تخفيضها ليس إذا حافظت البلدان المتخلفة النمو على ظروف الانضباط المالي - وهو ما تحظى به غالبيتنا بالفعل - ولكن أيضاً، وعلى نحو خاص، إذا هب المجتمع الدولي ظروفًا تجارية واقتصادية ومالية لا تسمح بتحقيق التنمية في بلداننا فحسب، بل تشجع على تحقيق هذه التنمية. ومن ذلك المنطلق، لا شك أن أهم عنصر هو إقامة بناء مالي جديد تتم صياغته ليس من حيث رأس المال المالي الدولي فحسب، وإنما أيضاً من حيث العدالة والأخلاق، ولا تخضع فيه أجرة العمل البشري لشروط الإنتاج الرأس مالي. ومن الملح. يمكن أن ننشئ محكمة دولية للديون، وهي طرف ثالث نزيه يحدد قدرات وطريقة سداد البلدان المثقلة بالديون. وباختصار، فإن الحياة تتقدم على الديون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي الأونرابل جيمس سميث، وزير المالية في جزر البهاما.

السيد سميث (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): تود جزر البهاما في البداية أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به السيد ديلانو فرانكلين، ممثل جامايكا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتعرب جزر البهاما عن ترحيبها بفرصة المشاركة في الحوار الرفيع المستوى هذا العام لأننا نرى أن مسألة التنمية ينبغي في مجملها أن تكون بالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، تشيد جزر البهاما بالجهود التي تبذلونها يا سيدي ويبدونها الميسرون

ومن دواعي الأسف أن التطور الإيجابي أقل من ذلك في الهيئات البارزة الأخرى، وأبرز مثال على ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. فلا تزال فرقة العمل تتخذ إجراءات انفرادية بصفة سرية دون إتاحة الفرص للولايات الإقليمية المدانة بمواجهة متهميهما والدفاع عن أنظمتها. ونتيجة لذلك فإننا مضطرون لأن نسأل: أين العدالة والشفافية في هذه العملية؟ ولهذا السبب ترى جزر البهاما قيمة كبيرة لعملية مونتريري ولوجود اختصاص بمعالجة مسائل منهجية كهذه. وفي هذا السياق، نحث على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في جميع جوانب وضع المعايير والتقييم. ويجب الاستماع إلى قضية البلدان النامية الصغيرة في منتدى موضوعي ومفتوح. فاستمرار التنمية المستدامة في بلادنا يتوقف على هذا الاستحقاق الأساسي، ونتطلع إلى إجراء حوار في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد مانويل تشانغ، وزير مالية موزامبيق.

السيد تشانغ (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أتيت لي اليوم فرصة فريدة لأؤكد التزامنا من جديد في نطاق الشراكات التي أضيف إليها في مونتريري لمواجهة التغييرات الإنمائية التي تطرأ في القرن الحادي والعشرين.

ويجب أن تجدد الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف المجتمعة هنا اليوم تحت لواء الأمم المتحدة التزامها الشامل بتحقيق نتائج عملية في مكافحة الفقر، لتسهم بذلك في نجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ هنا في نيويورك.

والواقع أننا التزمنا في مونتريري باعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية في البلدان التي تواجه الفقر المدقع، وتلبية احتياجاتها وأولوياتها، والاستثمار في الموارد البشرية تيسيراً لتعبئة الموارد المحلية. وقد شهدنا جهوداً تبذل

واقعية لكفالة التمثيل الفعال والدائم للبلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية الصغيرة، في المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن هيئات أخرى من قبيل منتدى تحقيق الاستقرار المالي وفرقة العمل للإجراءات المالية ولجنة بازل.

وتعترف جزر البهاما، مع التفاؤل، بالزخم المتنامي لإدخال التوازن والتكافؤ على العمليات التي تحكم عدة مؤسسات دولية. ونرحب بالمبادرات الحالية، مثل برنامج العمل بشأن حصص صندوق النقد الدولي والعمل الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية لجعل عمليات التفاوض أكثر شمولاً وشفافية. إضافة إلى ذلك، يجب الإشارة بشكل خاص إلى التطورات الإيجابية في مجال التعاون الدولي في الشؤون الضريبية. وأشار تحديداً إلى التوسع المعتزم في المنتدى العالمي التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإشراك كافة المراكز المالية الهامة في العالم؛ والتقييم الراهن لممارسات تبادل المعلومات والشفافية في جميع المراكز المالية التابعة للمنظمة وغيرها من المراكز الهامة لتحديد مدى تكافؤ الفرص بالضبط في تلك المجالات؛ وأهم من ذلك كله إنشاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ضمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويكفل إنشاء تلك اللجنة إدراج مصالح جميع الدول الأعضاء، وبخاصة مصالح الدول الصغيرة ذات النظم الضريبية المختلفة، كعنصر في المناقشات والتوصيات الرامية إلى اعتماد معايير مشتركة متفق عليها وخالية من المحاباة بشكل لا ضرورة له للدول الغنية على حساب التنمية المجدية في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونتطلع إلى الانتهاء من تكوين وهيكل اللجنة والأخذ بنهج أكثر شمولاً يدرس النظم الضريبية بجميع أشكالها داخل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

للمساعدات الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، مع وضع هدف فوري يتمثل في تخصيص ٠,٥١ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. ونطالب جميع الشركاء الإنمائيين بإتباع ذلك النموذج الإيجابي. ونشيد كثيرا بالبلدان التي حققت الهدف المتفق عليه أو تجاوزته، حيث أظهرت أنه بوجود الإرادة السياسية اللازمة يمكن تحقيق الهدف المتفق عليه دوليا. وبالمثل، يجب الإشادة بقرار إلغاء الديون الذي اتخذته مؤخرا وزراء مالية مجموعة البلدان الثمانية لصالح بعض البلدان النامية. ونشجع تلك البلدان، وكذلك الشركاء الإنمائيين الآخرين، على الاستمرار في تلك المبادرات الهامة وفي معالجة عبء الديون التي لا يمكن تحملها في العديد من البلدان النامية، بحيث يمكن استثمار موارد جديدة في مساعي خفض الفقر في البلدان النامية.

إن زيادة المعونة، بما في ذلك من خلال مصادر مبتكرة للتمويل، هي أمر حاسم لتحسين الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن تحسين نوعية المعونة هو أيضا أمر هام لضمان فعالية المعونة. ومنذ فترة طويلة تميل المناقشة بشأن المعونة نحو إغفال الحاجة إلى رصد أداء الحكومات المانحة، وتركز بدلا من ذلك بشكل حصري تقريبا على رصد الحكومات المتلقية. ولكن حقيقة الأمر هي أن فعالية المعونة مسألة ذات أهمية رئيسية. ولا بد أن نواصل تحقيق تحسينات بشأن المسائل المتعلقة بتنسيق عمليات بمواءمة إيصال المعونة بغية التوفيق بين إيصالها وبين إجراءات البلدان، والحد من التقلبات، وزيادة قدرة التنبؤ بتدفقات المعونة، وخفض تكاليف الانتقال إلى أدنى حد، وتعزيز بناء القدرات.

موزامبيق هي أحد البلدان الأكثر اعتمادا على المعونة؛ وبالتالي فإن المكاسب المحتملة هناك من تحسين فعالية المعونة هي مكاسب كبيرة. وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة عمل جيدة بين الحكومة والبلدان المانحة والمؤسسات المالية

في هذا الاتجاه منذ ذلك الحين، ونتيجة لذلك حققت معظم البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تقدما هاما في هذا الصدد. لذلك فمن المهم كفالة أن تتاح للبلدان النامية، ولا سيما ذات الاحتياجات الخاصة، سبل الحصول على الدعم المالي الإضافي اللازم لتمكينها من مباشرة عملية التنمية فيها من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد دعا الأمين العام إلى تقديم دعم دولي قوي ومساعدة إنمائية رسمية كبيرة على هيئة منح وعلى نحو قابل للتنبؤ به وفي توقيت مناسب لأقل البلدان نموا، وكذلك للبلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ونعرب عن تأييدنا لهذا النداء، لأنه أمر من الأهمية بمكان إذا أريد لتلك البلدان أن تحول تطلعات شعوبها إلى واقع وتحرر من قبضة الفقر والجوع.

وقد أكد توافق آراء مونتييري الصلة بين التجارة والتنمية والمعونة المالية. وفي هذا الصدد، يلزم التشديد على أهمية وجود نظام تجاري دولي متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وعدلا والتزاما بالقواعد لتنمية البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

لذلك نشاطر الرأي القائل إنه لا ينبغي إتمام جولة الدوحة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٦ فحسب، وذلك لتوفير الدعم المطلوب للجهود المفضية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل وينبغي أيضا، وبصفة رئيسية، الوفاء بوعدها الإنمائي.

وهكذا كان توافق آراء مونتييري معلما هاما في الالتزام المحدد للمجتمع الدولي بزيادة إسهامه في التنمية الدولية. ونحن نشيد بوضع الاتحاد الأوروبي لهدف نوعي محدد، وذلك لأجل الوصول إلى الهدف المتفق عليه دوليا المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

الممولة - والمحور الآخر هو احتمالات نجاح تلك المشاريع. والمعرض من التمويل الخاص، سواء كان أجنبياً أو محلياً، لا يكون للسلطات الوطنية أي نفوذ عليه. وإذا لم يفعل المرء أي شيء لا يمكنه أن يتوقع من القطاع الخاص المحلي أن ينشط؛ ولا يمكن للمرء أن يتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تبدأ بالازدياد. وحين تتخذ الحكومة خطوات لتنشيط الاستثمار، وإذا كانت تلك الخطوات مدروسة بشكل جيد، تصبح الخطط الموضوعية لإيجاد التمويل أكثر قابلية للتطبيق وتزداد احتمالات نجاحها. وإذا ازداد عدد المشاريع الممولة، يكون السبب تغير الطلب، وليس العرض. وقد نعتبر موارد حكومة ما موارد هزيلة، وأن قدرتها على التمويل بالتالي هي هزيلة بشكل مماثل. وفي مثل هذه الحالات يكون المعرض من التمويل الحكومي للتنمية، باعتباره العنصر الأخير من إجمالي التمويل، هو وحده الذي يمكن التأثير فيه.

وثمة توافق في الآراء حيال تشجيع البلدان المتقدمة النمو على زيادة تمويلها للمساعدة الإنمائية إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويمكن لتعبئة موارد إضافية أن تكون العامل الذي يغير منحني العرض. وهناك عاملان يميلان إلى الحد من أثر ذلك المفعول إلى أقصى درجة. أولاً، انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنةً بالاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، تمثل التدفقات الخاصة في الجماعة الكاريبية ٨٠ في المائة من صافي التدفقات الخارجية الطويلة الأجل. وثانياً، لا توجد دلالة على أي تغيير فعلي للعرض على الإطلاق، فأية زيادة في المساعدة الخارجية لا تكون مجانية، إذ أنها تأتي بشروط معينة.

إن الهدف الإنمائي الثامن للألفية، الذي يخص التمويل الدولي، متصل بالأهداف السبعة الأولى، المعنية ببرنامج إنمائي طموح. وبالمثل، تجعل مؤسسات بريتون وودز إنهاء الديون والحصول على تمويل تساهلي مشروطين بإعداد

الدولية. وبصفة عامة، تتزايد معونة برامج التنمية - التي تُمنح بصفة رئيسية في شكل دعم للميزانية وميزان المدفوعات، ضمن أمور أخرى. علاوة على ذلك، فإن انخفاض تكاليف خدمة الديون منذ عام ١٩٩٨، والذي نقدره كثيراً، قد أسهم في توفير موارد تمويلية لدعم جهود الحكومة الحالية في مجال تخفيف حدة الفقر وفي تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لخفض الفقر.

ورغم ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود توصلًا إلى التنمية الاقتصادية المستدامة والمطلوبة لتحقيق خططنا الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن يسهم اجتماع اليوم إسهاماً ملموساً في بلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رولان بيار، وزير التخطيط والتعاون الخارجي في هاييتي.

السيد بيار (هاييتي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني بالإشادة برئيس الجمعية العامة، وبشكر الأمين العام على تقريره عن تمويل التنمية الوارد في الوثيقتين A/59/800 و A/59/822.

إن حجم تمويل التنمية في اقتصاد ما هو نتاج التوازن بين المعرض من الأموال والطلب على التمويل للأنشطة الإنمائية. ومن المفيد أن نتذكر ذلك، بالنظر إلى التوجه السائد نوعاً ما في بلداننا نحو اعتبار جانب العرض وحده. ولكن من الضروري أن نعتبر الجانب الآخر، لأنه عندما يدرس المرء الأمر يبدو وكأنه لا يمكن لأية زيادة كبيرة في تمويل التنمية أن تأتي إلا من تغير الطلب. والسبب في ذلك بسيط، وهو أن تغيير منحني العرض أصعب كثيراً من تغيير منحني الطلب.

وتنطبق مفاهيم العرض والطلب هذه على حيز ثنائي الأبعاد، أحد محوريه هو حجم التمويل - أو عدد المشاريع

ذلك ففي السوق غير الرسمية للعقارات لا مكان لهذا التردد. فالإيجارات تتبع معدلات السوق، ويميل الناس نحو الإيجارات الأسبوعية. ولذلك تحولت مدينة بورت - أو - برينس وغيرها من المدن الرئيسية في هايتي إلى مدن ضخمة من الأكواخ. ويسمح تحرير هذا القطاع بإعادة تنشيط صناعة البناء، التي هي القوة المحركة للاقتصاد.

إن الخصخصة تحمل الكثير من الوعود. فعلى سبيل المثال، تستنزف هيئة كهرباء هايتي بالفعل أموالنا العامة وتضعف قدرة الاقتصاد على المنافسة. فحصوله على الكهرباء التي تُؤلّد باستخدام ثلاثة غالونات من زيت الديزل لا تكفي إلا لشراء غالون واحد منه.

وبصرف النظر عن هذه الإصلاحات السريعة الأثر، فإن الحل الوحيد هو أن نتناول بصبر الاستثمار في الموارد البشرية، وتحسين الإدارة السياسية والاقتصادية، وخفض المستوى العام للمخاطر في الميدان الاقتصادي. ويسعى الإطار التعاوني المؤقت - وهو برنامج حكومي يموله المجتمع الدولي - إلى إصلاح نظام العدالة؛ ومكافحة انعدام الأمن والفساد؛ وتحسين استقرار الاقتصاد الكلي.

ونود أن نؤكد هنا أن هذه الإصلاحات تشكل جزءاً من عملية يجب أن يُخطط لها وتُنفذ بعناية. ومن الممكن أن نتحرك بسرعة أكبر فنقوض بذلك النتائج التي يتم تحقيقها، حتى وإن كنا نتحرك في الاتجاه الصحيح. ومن المفهوم أن هايتي تعتبر مثالا على التحرير غير المتوازن. فبينما نجد أن الأسواق المحلية مجزأة وضيقة إلى حد كبير، وتشكل الاحتكارات من جانب الدولة أو القطاع الخاص عبئاً على الاقتصاد، إلا أنه من باب المفارقة أن البلد مفتوح انفتاحاً كاملاً للتجارة الدولية. ففي عام ١٩٨٦، عشية سقوط نظام حكم دوفالييه، كان اقتصاد هايتي واحداً من أكثر الاقتصادات التي تتمتع بالحماية، حيث بلغ معدل الحماية

استراتيجية لخفض الفقر. ونظراً لهذين الاعتبارين، يمكن للمرء أن يؤيد تغييراً في الطلب، من شأنه أن يسفر عن زيادة التمويل. وبناء على ذلك، فإن المسؤولية عن زيادة تمويل التنمية هي في المقام الأول شأن محلي. ويتعين أن يتغير الطلب. وإحراز تقدم فوري في هذا الشأن ممكن لدى تقييد التفاعل الحر بين العرض والطلب بشكل مصطنع. لذلك ما يجب على المرء أن يفعله هو التحرير.

والنموذج المثير للاهتمام هو الائتمانات الصغيرة في هايتي. فحتى عام ١٩٩٥ كان هناك سقف قانوني يتم تعديله دورياً لتقييد أسعار الفائدة التي يمكن للمصارف التجارية أن تفرضها. وكان يتم تحديد ذلك السقف على نحو متفاوت وبمعدل يتراوح بين ١٨ في المائة و ٢٠ أو ٢٢ في المائة.

وقد ترتب على ذلك تحول الائتمانات الصغيرة إلى نشاط متخصص، مقصور على حفنة من المؤسسات تمول بواسطة موارد تساهلية. وإن إلغاء الحد الأقصى القانوني قد أدى على الأقل إلى زيادة حجم الموارد في مجال التمويلات الصغيرة. واليوم تشارك جميع المصارف التجارية في هذا النشاط وهي إلى حد بعيد أكبر العاملين في السوق.

ومع ذلك، فإن هذا مجرد خطوة أولى. وهناك قوانين أخرى ما زال يتعين إلغاؤها، مما يتيح زيادة تعبئة الموارد المحلية. وعلى وجه الخصوص، هناك بعض الأصول، مثل الأراضي الزراعية، لا يمكن قبولها كضمانات في عقود القروض. وهذه خطوة يجب اتخاذها.

وهناك قطاع آخر يمكن أن يؤدي فيه التحرير ثماره بسرعة، ألا وهو قطاع الإسكان. إن القوانين تحمي المستأجرين بمنع الزيادة في الأيجور، وتمنح المستأجر حق الاستمرار في شغل المأجور لمدة أقصاها خمس سنوات ضد إرادة المالك. ولذلك أصبحت السوق الرسمية للإسكان غير قابلة للنمو بشكل كبير، ولا يستثمر فيها الكثيرون. ومع

عام ٢٠٠٦ يجب أن يعمل الشركاء في التنمية على تحقيق هدف ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً.

ومع ذلك، إذا نظرنا في الوضع الذي وصل إليه تنفيذ برنامج عمل بروكسل، من الصعب أن نصدّق أنه يمكن بلوغ ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٠٦ - أي في العام القادم. ولعل سبب ذلك أن الالتزامات التي قطعت في بروكسل، في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، لا ترتبط في معظم الأحيان بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة الألفية، وبالتالي لا ترتبط بتلك الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري.

ونود أن نعيد التأكيد على أن الأهداف المحددة في برنامج عمل بروكسل المعني بأقل البلدان نمواً تمثل تعبيراً ملموساً للأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، يجب على الشركاء في التنمية، الشائين والمتعددي الأطراف، أن يعملوا بفعالية من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل.

إن ما حدث مؤخراً في شطب لديون البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون يمكن أن يساعد تلك البلدان على إيجاد موارد جديدة للتنمية. ونشيد بشركائنا على اتخاذهم ذلك القرار، ونشجعهم على توسيع قائمة المستفيدين منه.

وبالإضافة إلى شطب الديون وزيادة عدد البلدان المستفيدة من ذلك، يجب أن تركز البلدان المتقدمة النمو، وبخاصة الأعضاء في مجموعة الثمانية، على إلغاء الإعانات الزراعية، ولا سيما الإعانات المقدمة لزراعة القطن، بحلول عام ٢٠١٠، وينبغي أن تسعى لبلوغ نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - يتم تخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ منها لأقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٠.

الحقيقي ١٠٠ في المائة. وبعد عشر سنوات، بلغ متوسط معدل التعريفات الجمركية على الواردات ٤ في المائة. وعندما انضمت هابتي إلى الجماعة الكاريبية، طلبت منحها استثناء للمحافظة على التعريفات الجمركية على الأرز المستورد بنسبة ٣ في المائة وطلبت عدم تطبيق التعريفات الجمركية الخارجية العامة التي تبلغ ١٥ في المائة. وقد أدى الاستيراد الضخم للمنتجات الزراعية إلى إفلاس آلاف المزارعين، الذين لم يستطيعوا أن يتدربوا على أعمال أخرى بسبب الاقتصاد الجوّال والضيّق.

وفي الختام، اسمحوا لي بالقول إننا نستطيع، بل ويجب، أن نحاول تغيير منحنى العرض. ومع ذلك يجب أن نكرّس الجزء الأكبر من جهودنا لتغيير منحنى الطلب بجعل المشاريع الوطنية أكثر جاذبية وبالتالي أقدر على المنافسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روغانيان بياو، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في بنن.

السيد بياو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يوفر اليوم الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية فرصة لمراجعة الجهود المبذولة لتمويل الأنشطة الإنمائية في البلدان المعنية - أي البلدان النامية التي تواجه تحديات هيكلية هائلة وتحتاج إلى التعاون والتضامن الدوليين لمواجهة التحدي المتمثل في القضاء على الفقر.

واسمحوا لي، بصفتي رئيس مكتب تنسيق مجموعة أقل البلدان نمواً، أن أذكّر هنا بالالتزامات الدولية التي اتخذت في ما يتعلق بجزء من المجتمع الدولي - أي أقل البلدان نمواً.

في أيار/مايو ٢٠٠١، وفي بروكسل، التزم شركاؤنا في التنمية بتقديم مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً وفقاً لجدول زمني يمكنها بحكمة من تمويل تنميتها. وتنص الالتزامات المقطوعة على أنه في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة للسيد أغسطين كارستتر، نائب مدير الإدارة في صندوق النقد الدولي.

السيد كارستتر (صندوق النقد الدولي) (تكلم بالإنكليزية): بينما نجتمع هنا اليوم، هناك حاجة إلى أن يبذل شركاء التنمية المزيد من الجهود للوفاء بالالتزامات التي قطعت في مونتيري قبل ثلاث سنوات. وفي الواقع، فإن البيئة العالمية الحالية توفر أرضية إيجابية إلى حد كبير لمكافحة الفقر. وقد وصلت نسبة النمو العالمي في عام ٢٠٠٤ إلى ٥,١ في المائة، وهي أعلى نسبة سنوية منذ ٣٠ عاما تقريبا. وفي هذا العام، من المتوقع أن تشهد نسبة النمو الاقتصادي مستوى أكثر اعتدالا بحيث تصل إلى ٤,٣ في المائة، مع أن هذه النسبة تعد قوية نسبيا. ومن الحقائق الهامة أنه يجري الآن تسجيل نمو قوي لدى البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل خاص، بلغ معدل النمو في العام الماضي رقما قياسيا بالمقارنة مع السنوات الثماني الماضية.

ولكن رغم هذا التقدم، فإن الاتجاهات الحالية تشير إلى توقع إخفاق غالبية البلدان النامية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وحيث أنه لا يفصلنا عن عام ٢٠١٥ سوى عشر سنوات، فلا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار هذه التوقعات.

ولا يزال صندوق النقد الدولي منخرطا بشكل كامل في الجهود المبذولة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويبين التقرير الأخير للرصد العالمي مواضيع التركيز الرئيسية للصندوق. وأود هنا أن أبرز الأدوار الرئيسية التي نستطيع الاضطلاع بها في مختلف مجالات توافق آراء مونتيري.

لماذا اخترنا عام ٢٠١٠ بالذات؟ لقد اختار بلدي، بنن، ذلك العام بوصفه آخر موعد لتمكين المجتمع الدولي، ولا سيما الجمعية العامة، من إجراء تقييم، بعد خمس سنوات، للأثر الإيجابي لهذه التدابير على التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، التي يجب أن تبذل جهودا أكبر لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

واحتياجات تمويل التنمية لأقل البلدان نموا لا تقتصر على مجرد توفير الموارد المالية، التي يصعب التنبؤ بها وفي بعض الأحيان يطول انتظارها. ولذلك ينبغي أن ندرس إمكانية توفير السلع الرأسمالية.

وإننا في بنن نعرب عن تقديرنا للمبادرات العديدة الجاري اتخاذها لوضع آليات ابتكارية لتنسيق تمويل التنمية. وستتيح هذه الآليات بدون شك تعبئة المزيد من الموارد لأشد البلدان فقرا. ومع ذلك، يجب أن نبرز خطورة تحويل انتباه المجتمع الدولي عن الالتزامات التي قطعت بالفعل. ويجب احترام تلك الالتزامات، ونريد أن نرى إحراز نتائج ملموسة. ولهذا السبب، نعتقد أنه من الآن فصاعدا يجب أن نقيم بانتظام تنفيذ الالتزامات المقطوعة في إطار المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وغيره من المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة، وكذلك الاتفاقيات ذات الصلة والصكوك الدولية الأخرى، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ. إن جميع هذه التقييمات سوف تمكننا من الوقوف على مدى التقدم المحرز استنادا إلى الاتفاق المتبادل، ومن الوقوف على حجم المساهمة والآثار الإيجابية في عمليات التنمية ومكافحة الفقر في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

من خلال مرفق جديد للمساعدة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية. وسنستمر في دعم البرامج الاقتصادية للبلدان التي لا تستلغ بطرائق أخرى، بما في ذلك توفير مؤشرات القدرة إزاء فعالية السياسات العامة في تلك البلدان.

إننا نؤيد الجهود المبذولة لتعزيز فعالية المساعدات، بما في ذلك تخفيض تكلفة التحويلات، وضمان التنسيق بين إجراءات المانحين وتعزيز ملكية البلد لجهود التنمية.

خامسا، في ما يتعلق بالديون الخارجية وإمكانية التكيف معها، فإن عملية مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد ساعدت على خفض ديون ٢٧ بلدا إلى حد كبير. ونحن الآن في معرض دراسة اقتراح مجموعة الثماني بشأن الحد من الديون. وفي اجتماع المجلس التنفيذي الذي انعقد في الأسبوع الماضي، قمنا بتحديد بعض المسائل التي ستتم معالجتها، ونظرنا في سبل المضي قدما. وفي ما يتعلق بتسوية الديون وإعادة هيكلتها، سنستمر في تسهيل حل مشاكل الديون السيادية.

سادسا، إن صندوق النقد الدولي يؤدي دورا حاسما في المسائل المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي. وتؤدي عمليات المراقبة التي تقوم بها إلى تشجيع الاستقرار من خلال رصد الأوضاع الاقتصادية، وتحديد المخاطر والمساعدة في التصدي لها. ومن بين الأهداف الرئيسية لعملية المراقبة التي يضطلع بها الصندوق هو منع الأزمات، التي تهم بشكل خاص البلدان المتوسطة الدخل.

وفي ما يتعلق بدور البلدان المنخفضة الدخل في النظام الدولي، نقوم بتدارس المسائل المتعلقة بسماع صوت هذه البلدان ومشاركتها في مؤسستها.

لقد قدمت عرضا مقتضبا لمساهماتنا الرئيسية بصفقتنا شريكا في توافق آراء مونتيري، ونحن نتطلع إلى تلقي آراء

أولا، إن تعبئة الموارد المالية المحلية أساسية في عملية التنمية الفعالة. وما زلنا نعتقد أن استراتيجيات الحد من الفقر التي يتم تطويرها محليا ينبغي أن تكون في جوهر الخطط الإنمائية. وسيستمر صندوق النقد الدولي في مساعدة البلدان على تصميم أطر الاقتصاد الكلي التي تستند إليها تلك الاستراتيجيات.

ثانيا، إن عملية الحد الفعال للفقر تتطلب نموا مستقرا ومستداما، بما في ذلك تسخير فوائد الاستثمارات الخارجية المباشرة ورأس المال الخاص. وستحتاج البلدان النامية إلى هئية بيئة مؤاتية للاستثمارات والأعمال. ومن جانبنا، فإننا نستطيع مساعدة البلدان في تعزيز القطاعات المالية وفي اتخاذ خطوات أخرى للاستفادة أكثر من تدفقات رأس المال الخاص.

ثالثا، إن البلدان المحدودة الدخل، بدون الحصول على فرص أكثر في مجال التجارة، لن تتمكن من تحقيق النمو المستدام والسريع اللازم للحد من الفقر على نحو مفيد. ويؤيد صندوق النقد الدولي كامل التأييد التجارة الحرة، بما في ذلك الاستكمال المبكر من جانب منظمة التجارة العالمية لجولة الدوحة. وبغية مساعدة البلدان في تحمل نفقات التكيف المحتملة لفتح باب التجارة، فقد قمنا بتوفير تمويل خاص ضمن آلياتنا الجديدة للاندماج التجاري، وذلك لمواجهة ضغوط ميزان المدفوعات التي قد تنشأ في إطار الإصلاحات التجارية المتعددة الأطراف.

رابعا، إن البلدان المنخفضة الدخل تحتاج إلى المزيد من المساعدات المالية والفنية، ونحن نرحب بالتعهدات التي قطعت لزيادة مستوى هذه المساعدات. وسيستمر صندوق النقد الدولي في تقديم المساعدة التي تمكن البلدان من إدارة تدفق المساعدات. وسيبقى التمويل من الصندوق متوفرا للبلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك توفير الأسعار المخفضة

والبلدان المتقدمة النمو تتقاسم المسؤولية مع البلدان النامية في تعزيز الضوابط ضد الفساد، وزيادة الشفافية واتخاذ الإجراءات القانونية الملائمة عندما يقتضي الأمر ذلك.

ثالثا، إن العمل بسرعة على رفع مستوى خدمات التنمية البشرية أساسي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية البشرية.

رابعا، إن تسريع وتيرة النمو لدى العديد من البلدان النامية يتطلب إزالة الحواجز أمام التجارة الدولية وإلغاء المنح الحكومية التي تشوه التجارة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق نتيجة ناجحة لجولة الدوحة.

خامسا، إن تنفيذ هذه التدابير يتطلب زيادة كبيرة في مستويات وفعالية المساعدات.

هذه العناصر الأساسية الخمسة في برنامج العمل الإنمائي للألفية تشكل تحديا صعبا، ولكن من الممكن تنفيذها. وسيكون أساس النجاح هو إعادة تأكيد الالتزام الدولي بالأهداف التي وضعت في مونتيري، وكذلك وجود دليل ملموس على توفر الدعم السياسي القوي للنهوض باتفاق مونتيري.

وقد تحقق بعض التقدم في عدد من هذه الجبهات، ولكن ما زال الكثير مما ينبغي عمله. وأحرز نجاح أيضا في تشكيل أدوات جديدة ومبتكرة لحشد الموارد الإضافية للتنمية. ونحن نرحب بهذه المبادرات، بما فيها اقتراح التخفيف من عبء الديون الذي قدم مؤخرا، ولا سيما الالتزام بتغطية جميع تكاليف التخفيف من هذا العبء.

ووفقا لما علمنا منذ التقينا في عام ٢٠٠٢ في مونتيري، من خلال التقدم المحرز والمبادرات العالمية، والتحليل، والمناقشة والحوار، فإن برنامج العمل أصبح أكثر عمقا ووضوحا مما كان عليه حينذاك. والمهمة التي تنتظرنا

ووجهات نظر الأعضاء خلال الأيام القليلة القادمة. وسنعمم نصا مطولا لهذا البيان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فرانسوا بورغنيون، النائب الأقدم لرئيس البنك الدولي.

السيد بورغنيون (البنك الدولي) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم. للأسف لم يتمكن السيد وولفوويتس من الحضور إلى هنا، ولكنه يرسل إليكم تأييده القوي وتمنياته الطيبة بالنجاح في حواركم الهام.

إن هناك حاجة ملحة إلى الاستعجال ونحن نقرب من استعراض السنوات الخمس لإعلان الألفية في أيلول/سبتمبر. ولحسن الطالع، فقد حققنا حتى الآن تقدما كبيرا. وأشير بشكل خاص إلى توافق الآراء الواسع النطاق بين الوكالات ومجموعات الدول، كما ورد في تقرير الأمين العام "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، وفي تقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للرصد العالمي لعام ٢٠٠٥، وتقرير الأمين العام عن تمويل التنمية المعروض على الجمعية العامة.

من الممكن إجمال توافق الآراء الجديد بشأن برنامج العمل في خمسة أهداف أساسية. أولا، إننا ندرك أن الإجراءات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تستند إلى أساس استراتيجيات إنمائية تكون الريادة القوية فيها للبلد ومصممة لخصوصيات البلد. كما يجب بذل الجهود الخاصة للتنسيق بين أنشطة المانحين لدعم بلد ما وفقا لأولويات ذلك البلد من أجل تجنب الازدواجية، وضمان تلبية الأولويات، وخفض الأعباء على قدرات البلد الحيوية إلى الحد الأدنى.

ثانيا، يجب أن يكون النمو في محور استراتيجيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب ذلك تعزيز بيئة الاستثمار، وتحسين الإدارة المالية والخدمات الهيكلية. كما أنه يتطلب الاستمرار في ترشيد الحكم، والشفافية والمساءلة.

للتك لبلدان ونعد أنفسنا للتحرك بسرعة عندما تتاح فرص الانتقال.

أخيراً، لا يزال البنك ملتزماً التزاماً تاماً بتمويل التنمية وتقديم الدعم لجدول الأعمال الإنمائي العريض في البلدان المتوسطة الدخل والمتدنية الدخل على السواء. ونحن ملتزمون تماماً بتعميق مساعدتنا لتيسير التجارة وخطـة "المساعدة من أجل التجارة" لتوسيع القدرة التجارية، لتعزيز مناخ وبيئة الاستثمار لتنمية القطاع الخاص، ولتوفير وصيانة خدمات الهياكل الأساسية الحيوية للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وإصلاحات القطاع العام الرامية إلى تحسين الحكم ومكافحة الفساد.

وتلك مجالات حيوية ينبغي للشركات العالمية والبرامج القوية بقيادة البلدان أن تسند الإسراع بالنمو والتنمية البشرية للذين نعمل جميعنا جاهدين على تحقيقهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة للسيد فرانسيسكو طومسون - فلوريس، نائب المدير العام لمنظمة التجارة الدولية.

السيد طومسون - فلوريس (منظمة التجارة الدولية) (تكلم بالإنكليزية): هناك تقدم يحرز فيما يتعلق برؤية الألفية، تشكل عملية مونتريري جزءاً بالغ الأهمية منه، ولكن بعض المناطق، وخاصة في أفريقيا، وبعض الأهداف تعاني من تأخر شديد. ومع ذلك يمكن تحقيق الرؤية، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العزيمة السياسية.

وأود أن أركز على التجارة ونقطة انطلاقي هي تقرير الأمين العام "في جو من الحرية أفسح". والتجارة ليست الإجابة على كل مشاكل العالم وتحرير التجارة وحده ليس كافياً لمواجهة كل التحديات التي تواجه مجتمعاتنا. وكما أشار السيد كوفي عنان، تنسم التدخلات الأخرى، مثل تخفيف عبء الديون، بأهمية حيوية، وكذلك سياسات

الآن هي التنفيذ. وما زال أمامنا الكثير من العمل لكي نترجم خطة العمل إلى خطوات قابلة للتنفيذ.

ونحن في البنك الدولي نرى أن التزامنا ينظم حول أربعة عناصر رئيسية ترمي إلى ضمان قوة الدفع وإحراز نتائج ملموسة. والخطوة الأولى هي رفع مستوى الدعم المالي بدرجة كبيرة للبلدان التي لديها استراتيجيات إنمائية مفصلة ويجري تنفيذها. وهناك العديد من البلدان التي تستوفي تلك المعايير، ولديها احتياجات كبيرة للاستثمار في الهياكل الأساسية والتنمية البشرية، وتظهر بالفعل نتائج قوية. وكجزء من رفع المستوى، فإن البنك ملتزم بالعمل مع المجتمع الدولي لتحسين مستوى المساعدة، وجعل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في اتساق وثيق مع استراتيجيات البلدان، لتنسيق الإجراءات وتحسين استقرار التدفقات والقابلية للتنبؤ بها. وفي حين تخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة يحظى بالترحيب، فإن من الأهمية بمكان توفير موارد إضافية. والبنك مستعد أيضاً لتعزيز مراقبة نتائج الأهداف الإنمائية للألفية والإسهام في ربط استراتيجيات البلد ببرامج فعالة قائمة على أساس النتائج.

والخطوة الرئيسية الثانية هي القيام بدفعة عريضة القاعدة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتنمية البشرية الأساسية في توفير الصحة للجميع والرعاية الصحية الأولية ومكافحة الإيدز والأمراض الرئيسية الأخرى في العالم النامي. وبالنسبة لمعظم تلك الأهداف هناك برامج عالمية قائمة متأهبة للإسراع بالتنفيذ.

ثالثاً، نحن ملتزمون بالعمل مع المجتمع الدولي في توفير الدعم للدول الضعيفة ذات الدخل المنخفض. والعمل الدولي الفعال مع الدول الضعيفة أساسي للأمن العالمي ورفاه السكان البالغ عددهم ٥٠٠ مليون نسمة الذين يعيشون هناك. وفي سبيل تلك الغاية، سنواصل تحسين دعم البنك

طموحة في المجالات الرئيسية لجدول أعمال الدوحة: الزراعة، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات وتيسير التجارة. ونحتاج إلى تقدم مستمر في صنع القواعد، ونحتاج إلى نتيجة عامة تفي بالوعد الإنمائي للجولة.

وقد شدد تقرير السيد عنان على أولوية أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بتفكيك حواجز الوصول إلى الأسواق والشروع في الإلغاء التدريجي للإعانات المالية الداخلية التي تشوه التجارة، وخاصة في مجال الزراعة. ونحن نعلم أهمية التقدم في ذلك المجال وعبر النطاق الكامل لجدول أعمال التفاوض. ويجب أن نتذكر، أيضا، أن هذه المكاسب يمكن أيضا أن تزيد إلى أقصى حد حسب مشاركة البلدان النامية نفسها في عملية فتح السوق.

ويوجد الآن مستوى عال من التوافق بشأن ضرورة إكمال جولة الدوحة بحلول عام ٢٠٠٦. ووافق الأعضاء أيضا على أهمية إحداث فتح كبير في هونغ كونغ في المجالات الرئيسية، مع اعتبار تموز/يوليه علامة بارزة في عمليتنا. ورغم أنه لا يوجد شك في التزام منظمة التجارة العالمية بدفع المفاوضات إلى الأمام، فإن القلق يزداد من أننا لا نحز في كل القطاعات التقدم الذي نحتاجه لكي نصل إلى علامتنا البارزة في تموز/يوليه بشكل جيد. فنهاية تموز/يوليه ليس بيننا وبينها سوى خمسة أسابيع فقط ولا تزال هناك كمية هائلة مما ينبغي عمله.

والحقيقة البسيطة هي أن الاختتام الناجح لمفاوضات الدوحة سيهيئ فرصا تجارية عظيمة. وهي فرصة تحدث مرة واحدة خلال الجيل. والفشل، من الناحية الأخرى، سيكون انتكاسة لإدارة الاقتصادية العالمية ومناقضا لمصالح المجتمع الدولي بأسره.

إن أعضاء منظمة التجارة الدولية ملتزمون، ولكن في منظمة التجارة الدولية، حتى حيث توجد إرادة، لا توجد

الاقتصاد الكلي السليمة، والحكم الصالح، وسيادة القانون والهياكل الأساسية العاملة على المستويات الداخلية.

ولكن أهمية التجارة بوصفها دافعة للنمو واضحة ومن شأن الختام الناجح لجولة الدوحة أن يساهم إسهاما هائلا في الجهود العالمية لتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية. وهذا هو المجال الذي يمكن أن يوجد فيه إسهام منظمة التجارة العالمية في التمويل من أجل التنمية؛ ولذلك فإننا ندعم بكل إخلاص التحدي الذي وضعه الأمين العام أمام زعماء العالم لأيلول/سبتمبر: الالتزام بإكمال الجولة في موعد لا يتجاوز ٢٠٠٦ وضمان تحقيق الوعد الإنمائي للجولة تحقيقا كاملا.

ويتعين على الزعماء النهوض لمواجهة ذلك التحدي وتقديم دعم واضح وقاطع للنظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه النظام الذي ييسر سيادة القانون في مجال التجارة الدولية، وبذلك يدعم الجهود الإنمائية لجميع البلدان، غنيها وفقيرها، كبيرها وصغيرها، ويدعم مطامحها؛ وبوصفه النظام الذي يوفر أعظم فرصة، من خلال جولة الدوحة، للبلدان النامية لتندمج كلية في الاقتصاد العالمي وتنتفع من النمو الذي يمكن أن تحدثه التجارة.

ويمكن لصدور الرسالة الصحيحة عن الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في أيلول/سبتمبر أن يكون عاملا مساعدا على إكمال جولة الدوحة في الإعداد لمؤتمرنا الوزاري السادس في هونغ كونغ في ديسمبر/كانون الأول. والتعبير القوي عن الدعم من هذا التجمع من شأنه أن يساعد أيضا. ويجب علينا دائما أن نذكر القادة إن أفقر الناس وأكثرهم حرمانا هم أكثر الخاسرين من التأخير في إكمال جولة الدوحة.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أردنا تحقيق إمكانية التجارة بوصفها أداة للتنمية. ونحن نحتاج إلى نتائج

وعلى نحو أعم، يفحص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مسألة زيادة إسهام الشركات إلى أقصى حد في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية المضيفة وتخفيض تكاليف التنمية إلى أدنى حد، فضلا عن نشر أفضل الممارسات في ذلك الصدد. ونأمل أن يسهم في ذلك الصدد تقريرنا المقبل عن التنمية الاقتصادية في إفريقيا، المعنون "إعادة التفكير في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإفريقية".

ثانيا، فيما يتعلق بالتجارة، فإن برنامج عمل الدوحة على المستوى المتعدد الأطراف وضع رسميا احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم المفاوضات. ولكن، يبقى ذلك الأمر طموحا يتعين الوفاء به. وبعث اعتماد منظمة التجارة العالمية في العام الماضي لإطار تموز/يوليه آمالا جديدة بإمكانية إحراز تقدم سريع. ولكي يتحقق ذلك، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في عام ٢٠٠٥، وخاصة الاتفاق على جدول زمني لإزالة إعانات الصادرات التي تبقيها البلدان المتقدمة النمو في الزراعة في وقت قصير بشكل معقول. وينبغي الاتفاق على ما يسمى بالوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بغية السماح بتقدم المفاوضات واستكمالها في عام ٢٠٠٦، مع التنفيذ العاجل للأحكام الإنمائية.

وعلى النحو الذي سبق أن تم الاتفاق عليه دوليا، ينبغي توفير إمكانية الوصول الفوري إلى الأسواق المعفى من الحصص والمعفى من الرسوم الجمركية لكل صادرات أقل البلدان نموا.

وتتمثل فكرة إضافية جديدة وواعدة في إنشاء صندوق دولي مؤقت لتقديم المعونة من أجل التجارة بغية دعم البلدان النامية في معالجة تكاليف التكيف المرتبطة بتنفيذ نتائج مفاوضات الدوحة. والأمر الأساسي هو أن يكون

دائما طريقة. وسيحتاج الأمر إلى مهارة وخيال ومساومة بالإضافة إلى قدر كبير من الجهد. ومديرنا العام مصمم على التوصل إلى صفقة في تموز/يوليه حتى يكون هناك أساس لإحراز نتيجة جيدة في هونغ كونغ، ولكننا نحتاج أيضا إلى الدعم السياسي من جميع الجهات، بما في ذلك من هذا التجمع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة للسيد كارلوس فورتن، نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

السيد فورتن (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (تكلم بالإنكليزية): إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أحد أصحاب المصلحة المؤسسين الرئيسيين في تمويل عملية التنمية. وهو على هذا النحو ملتزم التزاما قويا بالإسهام في المجالات الأربعة التي توجد لديه فيها مسؤوليات: الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة، والدين والمسائل المتعلقة بالنظم. واسمحوا لي هنا أن أتطرق بإيجاز إلى كل واحد منها.

أولا، في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، لقد ارتفعت التدفقات العالمية إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠٤. ولكنها لا تزال مركزة في بلدان قليلة. بل يكون التركيز أعلى إذا ما نظر المرء إلى نوعية الاستثمار الأجنبي، أي الذي يمكن، بفتح الأسواق، ونقل التكنولوجيا، وتوسيع الروابط المحلية وبناء القدرة الداخلية، أن يضمن المنافع الدائمة للتنمية للاقتصاد الوطني. والمسألة بالنسبة لمعظم البلدان المتدنية الدخل، بما في ذلك معظم أقل البلدان نموا، ليست فقط كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي والتنمية. وثمة تحد هام في ذلك الصدد هو تشجيع وتيسير الإسهامات التي يمكن أن تقدمها الشركات عبر الوطنية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

المتمثل في توطيد "النظم الاقتصادية العالمية والوطنية استنادا إلى مبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة وفتح الأبواب أمام الجميع" (A/CONF.198/11، القرار ١، المرفق، الفقرة ٩).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

السيد مالوك براون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (تكلم بالانكليزية): يسرني جدا أن أتكلم بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو أحد كبار أصحاب المصلحة في تمويل عملية التنمية.

وتمثل فترة ثلاث سنوات وقتا قصيرا جدا في العلاقات الدولية. ومن اليسير أن ننسى التقدم المذهل الذي أحرزه العالم منذ تلك الأيام الثلاثة في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري. ونحن نركز اليوم على التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر. ويبني مشروع الوثيقة الختامية للرئيس (A/59/HLPM/CRP.1) على المجالات التي تمت تغطيتها في توافق آراء مونتيري وهي: المعونة والتجارة والديون والحاجة إلى كفالة الحكم الرشيد بغية تنسيق كل تيارات تمويل التنمية في جهود وطنية ترمي إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

إن الاقتراحات التي تصدر الرئيس في تطويرها لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ اقتراحات هامة وتمثل تغييرا نوعيا في فهمنا للتعاون الدولي من أجل التنمية. ولكن يجب ألا ننسى الدين الذي ندين به لمونتيري والسرعة التي تم بها إنجاز كل ذلك العمل. ومونتيري حية، ولكن اجتماع اليوم مهم جدا نوعا ما، لأنه يشكل نقطة انطلاق على الطريق المفضي إلى أيلول/سبتمبر. وستشكل قوة النتائج التي نحرزها هنا تعزيزا جوهريا لآفاق النجاح في أيلول/سبتمبر. ونحن نبي على

ذلك التمويل الجديد غير منشئ للديون وإضافيا إلى تدفقات المعونة الإنمائية الحالية.

ثالثا، لقد اتخذ مؤخرا عدد من المبادرات في مجال الديون. ويجدر الترحيب بقرار وزراء مالية مجموعة الثماني باقتراح إلغاء جميع الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند نقطة الانتهاء للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الإفريقي.

ولئن كان توافق الآراء يُبنى على الإلغاء الكامل للديون المستحقة على أفقر البلدان، فلا ننسى أن البلدان الأخرى ما زالت تواجه مشاكل خطيرة للديون يلزم حلها بطريقة منسقة. وينبغي مواصلة المناقشات بغية التوصل إلى تفاهم دولي بشأن طرائق لإعادة هيكلة الديون من شأنها أن تجمع معا الدائنين والمدينين الرسميين والخاصين في حوار تعاوني وبناء، بهدف حل مشاكل الديون بطريقة سريعة وحسنة التوقيت وتوفير الحماية المنصفة لمصالح المدينين والدائنين.

أخيرا، فيما يتعلق بالمسائل المنتظمة، أدى تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية والاعتماد المتبادل لمختلف قطاعات الاقتصاد الدولي في كوكب يتصف بالعمولة إلى إبراز الحاجة إلى تعزيز تماسك وتناسق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية والحكم الاقتصادي العالمي. وتم تكليف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من مؤتمره الحادي عشر بالإسهام في تحقيق التماسك المتزايد في اتخاذ القرار الاقتصادي العالمي.

إن مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر والاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر في هونغ كونغ، سيزودان المجتمع الدولي بالفرص للمضي قدما على الطريق المفضي إلى تعزيز تماسك النظام الدولي بوصفه إسهاما في بلوغ الهدف الذي حدده توافق آراء مونتيري

ولا يمكن لأي من تلك المصادر الجديدة للتمويل أن يشكل بديلا لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ولكنها تمثل مستوى أكبر للمشاركة في التنمية للمواطنين والحكومات على حد سواء. كما أنها تبرز المشاركة الواسعة للشعوب والحكومات في تحمل العبء - مشاركة يجب أن يركز عليها التعاون من أجل التنمية.

وشهدنا أيضا إحراز تقدم ملحوظ في مجال الديون، وهو تقدم لا بد أن تؤكده مجموعة الثماني في غلين إيغلز. وفي مجال التجارة، كما سمعنا من فورنا، تحذونا آمال كبيرة في اجتماع هونغ كونغ لمنظمة التجارة العالمية. ولكننا يجب أن نستمر في الإصرار على أن الاجتماع هو في الواقع جولة تجارية إنمائية.

وفي الأيام الأخيرة، شهدنا أيضا اجتماع المجتمع المدني، وفاء بتطلع فريق كاردوسو، الذي دعا إلى مشاركة المجتمع المدني في عملياتنا هنا. ويحدوني الأمل أن تسمع رسالته الداعية إلى إحراز نتائج طيبة في أيلول/سبتمبر.

ولقد شهدنا تركيزا هائلا في الأشهر الأخيرة هنا على أهمية الحكم الرشيد بوصفه النصف الآخر للصفقة إذا أريد تحقيق التنمية. ويحدوني الأمل أن يظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عمله في أمريكا اللاتينية والعالم العربي وأفريقيا، قيادة حقيقية في تعزيز الحكم الرشيد والتنظيم المحلي دعما لذلك الهدف، وبدء وتشجيع مناقشة واسعة النطاق في تلك المجتمعات بشأن أهمية الحكم الرشيد.

يشكل اليوم لحظة مثيرة على الطريق المؤدي من مونتيري إلى مؤتمر القمة العالمي. ويحدونا أمل كبير أن يسمح لنا جميع الأعضاء بإحراز النجاح هنا، مما يجعل رياح الزخم تهب في أشرعتنا بينما نمضي نحو عقد مؤتمر قمة ناجح.

الخطوات الواسعة الرائعة التي اتخذت في الأعوام الأخيرة الماضية وهي: الخطوات الكبيرة التي اتخذت في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والتجارة الدولية.

ولاحظ العديد من المتكلمين أننا نجحنا في عكس الاتجاه المنخفض في المساعدة الإنمائية الرسمية. واليوم تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما يزيد على ٧٨ بليون دولار، وهو أعلى مستوى لها حتى الآن. والإعلانات التي أصدرها في مونتيري الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر، وحدهما زادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ٢٠ بليون دولار. والتزم الاتحاد الأوروبي بوضع جدول للأعضاء بغية بلوغ هدفهم في تقديم المعونة، لكي تصل النسبة في نهاية المطاف إلى ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واليوم يتزايد باستمرار عدد البلدان الملتزمة بهدف الـ ٠,٧ في المائة ذلك، بل إن بعض البلدان وصلت إلى ١ في المائة. وفضلا عن ذلك، بإصدار إعلان روما العام الماضي وإعلان باريس هذا العام، يمضي المانحون في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان الرئيسية المتلقية للمعونة على حد سواء قدما نحو إجراء تحسينات في كفاءة إيصال المساعدة الإنمائية الرسمية وتحقيق ملكية وطنية أكبر في ذلك المسعى.

وقبل أن انتقل من موضوع المساعدة الإنمائية الرسمية، أود أن أضيف أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من الآن وحتى أيلول/سبتمبر في مجال المصادر الابتكارية للتمويل. وفي موقعي، فإن الأمر الخطير دائما هو انتقاء اقتراحات فرادى البلدان. ولكنني أود على نحو خاص أن أشيد بالاقتراحات التي قدمها اليوم وزير المالية الفرنسي بضمان إسهام من المسافرين بالجو في بناء عالم أفضل وأكثر سلامة وازدهارا.

والنمو الاقتصادي المستدام ضروري للحد من الفقر وللنضال للتخلص من العوز. ويصعب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام عن طريق المعونة الأجنبية وحدها، مهما بلغت من السخاء. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ تدابير لتحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك الهياكل الأساسية. وتشهد بذلك قصة نجاح التنمية الاقتصادية في شرق آسيا.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أشير إلى أمثلة قليلة للجهود التي تبذلها حكومتي للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أولا، سوف تستضيف اليابان مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا القادم في عام ٢٠٠٨. ثانيا، استضافت اليابان الأسبوع الماضي منتدى رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ وحضرته شخصيا. وبدأنا هناك مبادرة للصحة والتنمية تشدد على أهمية النهوض بصحة الأفراد في البلدان النامية.

ثالثا، استجابة لإعلان صدر مؤخرا عن الاتحاد الأفريقي بشأن الميزانيات الزراعية الوطنية، سوف نزيد مساعدتنا في هذا القطاع، وقد بدأنا مبادرة القرية الأفريقية. ولدعم تنمية القطاع الخاص في أفريقيا، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، سوف تنشئ الحكومة اليابانية، في شراكة مع مصرف التنمية الأفريقي، مرفقا لقروض ميسرة يبلغ مجموعها ١,٢ بليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

رابعا، سوف تدعم اليابان "الشراكة الجديدة للاستراتيجية الآسيوية-الأفريقية"، التي أعلن عنها في مؤتمر القمة الآسيوية الأفريقي. ولا يفوتنا أنه لا يزال يوجد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضا عدد من البلدان الفقيرة، ومنها أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إشيروا أيساوا، عضو البرلمان والنائب الأول لوزير الخارجية في اليابان.

السيد إيساوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ ببيان بالإعجاب عن تقديرنا الكبير لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى.

ونحن بحاجة إلى إتباع نهج شامل بغية تأمين التمويل الوافي للتنمية وتحقيق الكفاءة. وستكون الموارد المالية المتاحة في البلدان النامية إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية بحاجة، أولا وقبل كل شيء، إلى أن تحشد على نحو فعال. ويمكن للتجارة والاستثمار أيضا أن يؤديا دورا لا غنى عنه في نجاح عمليات التنمية الناجحة.

أولا، فيما يتعلق بموضوع المساعدة الإنمائية الرسمية، لكي نسهم في التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، سنواصل نحن في اليابان بذل جهودنا وصولا إلى الهدف المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية تعادل نسبتها ٠,٧ في المائة من دخلنا الوطني الإجمالي. ومع مراعاة ذلك نلتزم بالمحافظة على مستوى كاف ويتسم بالمصادقية من المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات المقبلة. وقد أوضح رئيس الوزراء كويزومي هذا الالتزام في مؤتمر القمة الآسيوية الأفريقي الذي عقد في إندونيسيا في نيسان/أبريل. وأكد ذلك قرار اتخذته مجلس الوزراء مؤخرا فيما يتعلق بالسياسات مشيرا إلى حدوث توسع استراتيجي في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من اليابان. ويتمثل جزء من استراتيجية التوسع المذكورة في مضاعفة مساعدتنا الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا على مدى السنوات الثلاث القادمة. وستظل المعونة المقدمة على شكل منح تشكل السمة الرئيسية لهذه الزيادة في المساعدة لأفريقيا.

ويؤكد توافق آراء مونتيري دور الدولة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية وأهمية الاستثمار العام في هذا السياق. ونرى أن لا يقتصر دور الدولة على توفير إطار ملائم من وجهة الاقتصاد الكلي والوجهة القانونية والتنظيمية لنمو القطاع الخاص ولاجتذاب الاستثمارات من الخارج. بل يلزم أن تقوم باستثمار كبير في قطاعات التنمية البشرية وفي الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والمؤسسية.

وثمة ضرورة ملحة لتحويل توافق آراء مونتيري إلى إجراءات عملية. ونرحب بتوصيات الأمين العام بتحديد جداول زمنية ثابتة لبلوغ البلدان المتقدمة النمو نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥، مع تحقيق هدف مرحلي لعام ٢٠٠٩ يتمثل في مضاعفة المعونة تقريبا إلى ما نسبته ٠,٥ في المائة، وتوجيه مزيد من المعونة إلى أقل البلدان نموا، والتعهد بالتزامات عملية بتحسين نوعية المعونة المقدمة.

وقد أدى عدم إحراز تقدم ملموس في توفير مقادير كافية من المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية إلى استكشاف آليات ابتكارية مختلفة للتمويل. وعلى أية حال، من المهم ضمان ألا تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية عن حد ملتزم به مسبقا. وما برحت تلك المقترحات المتعلقة بالآليات المبتكرة تواجه تحديات عدة. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة ضمان ألا تؤدي الآليات الجديدة والمصادر الجديدة إلى زيادة الأعباء على كاهل البلدان النامية. ولا ينبغي أن يكون للآليات المالية المبتكرة والمصادر المبتكرة للتمويل تأثير ضار على المستوى الحالي لتدفقات الموارد.

وإذا كان من شأن المساعدة الإنمائية الرسمية أن تعين على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التجارة من شأنها أن تعين على استمرار المكاسب المتحققة. وفي هذا السياق،

وأخيرا، سوف يتعين علينا جميعا مواصلة إحراز التقدم، والأخذ بنهج واقعية وعملية، وتجنب التركيز المفرط على آليات مالية جديدة من قبيل المرفق المالي الدولي، والضرائب الدولية. وتوجد في هذه الآليات عدد من المشاكل النظرية والتقنية التي يلزم حلها. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تضاعف البلدان المانحة جهودها المبذولة لتعزيز المبادرات الملائمة في حدود قدرتها، استنادا إلى نظمها المؤسسية وظروفها الخاصة.

وفي الختام، يتسم العام ٢٠٠٥ بأهمية للتنمية، ولإصلاح الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن يدخر أي جهد في سبيل تحقيق نتائج ملموسة في كل من هذين المجالين. وستواصل اليابان العمل بالتعاون مع الدول الأعضاء، ومعكم يا سيدي الرئيس، ومع من عينتم من الميسرين، ومع الأمين العام، لجعل مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر علامة تاريخية فاصلة بالنسبة لمستقبل هذه المنظمة وللبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل إي أحمد، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد أحمد (الهند) (تكلم بالانكليزية): نرحب بهذه الفرصة للمشاركة في الحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية. وقد رأينا دائما أن يكون للأمم المتحدة دور محوري في وضع خطة التنمية العالمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتجارة والدين الخارجي والنقد والمال، والتكنولوجيا، وفي توفير التوجيه السياسي لأعمال الوكالات المتخصصة، بما فيها خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

ووصول أكبر إلى الأسواق والحصول على التدفقات الاستثمارية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يقتصر تحمل خدمة الدين على غرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي حالة المنظمات الدولية التجارية والمالية والنقدية، ومثلما هو الحال الآن مع الجهاز الأقوى في منظومة الأمم المتحدة، فإن العضوية الدائمة للبلدان النامية، كمجموعة متضامنة، يمكنها وحدها أن تساهم بفعالية في إنجاز جدول الأعمال السياسي والاقتصادي للعالم النامي. وهذا من شأنه أن يوسع المجال السياسي وفرص المشاركة للجميع، وإن التغير في العلاقة التبادلية بين القوى سيقوي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا التغير يمكن أن يساعد في استعادة الدور المحوري للأمم المتحدة عندما تضع الأمم المتحدة جدول الأعمال وتتبعها مؤسسات بريتون وودز وغيرها. وإن حدث أيلول/سبتمبر سيأتي الفرصة لاستعادة التنمية بوصفها قلب جدول الأعمال العالمي مع الحفاظ على أسبقية الأمم المتحدة في الأهمية.

وتسلم الهند بالحاجة إلى آلية فعالة لتقييم تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مونتيري. وإن الاجتماعات السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ينبغي أن تخدم ذلك الغرض. ويجب الاعتراف بالحاجة إلى تضافر الجهود لتعزيز النتائج بين الاجتماعات السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد من ناحية، واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المقرر عقده كل سنتين، من ناحية أخرى. لكن التماسك بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ليس، بحد ذاته، كافيا لإنجاز ذلك. لذلك السبب لسنا مقتنعين بسلامة توصية الأمين العام بتشكيل لجنة تنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

من المهم العمل على أن تكون محادثات جولة الدوحة التجارية ذات توجه إنمائي في الواقع وأن تحتتم هذه الجولة على وجه السرعة. وفيما يتعلق بسبل الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، من المهم بصفة خاصة ألا يمس أي خفض في الصيغة المعتمدة بمبدأ المعاملة الخاصة والمعايير التفضيلية وبأشكال المرونة المتاحة للبلدان النامية في الاتفاق الإطاري المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٤.

وتبين الإحصاءات المستمدة من أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى أن سياسات التكيف الهيكلي التي تقيد ديون قد ضاعفت المشكلة من خلال التقلص في الاستثمار الزراعي. ويترتب على ذلك منطقيا أنه لا يكاد يتسنى أي تحقيق للأهداف الإنمائية للألفية على نحو مستدام يؤدي إلى تحول اقتصادي فعلي ما لم يجر إصلاح جوهري للمؤسسات الاقتصادية والنقدية الدولية.

إن العجز الديمقراطي في حكم مؤسسات بريتون وودز بحاجة إلى أن يعالج لتعزيز شرعية عملية صنع القرار وشفافيتها ومسئوليتها وملكيته. ومنذ مونتيري اقتصر التقدم على المسائل الجانبية وتعثر بسبب تلك المسائل التي ليست مركزية لإبراز "الصوت" في صنع القرار. إننا نحث بشدة على زيادة الزخم نحو معالجة مسألة قوة التصويت المركزية الهيكلية. ومهما قلنا لن نغالي في التشديد على الحاجة إلى صوت أعلى وتمثيل أكبر للبلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية وعمليات صنع القرار. وإن الحكم الاقتصادي العالمي الرشيد يتسم بأهمية مماثلة لأهمية الحكم الوطني الرشيد بالنسبة للكفاءة الاقتصادية.

إننا نؤيد التوسع في تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل التي تواجه مشاكل نقص الموارد لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية. إن إلغاء الديون يجب أن يكون مقرونا بشروط أفضل للتجارة

مع ذلك، يظل النمو المتزايد للتنمية والفعالية المحسنة للمعونة أمرين محوريين لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن سوء الحظ أن الجهود المبذولة في ذلك الصدد تظل قاصرة ويتعين عمل الكثير. فالمستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية تظل دون مستوى التقديرات لما هو مطلوب للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد ذكر تقرير الأمين العام أن من الأهمية الحيوية. يمكن، أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها النقدية لتأمين تمويل كاف للتنمية.

إن زيادة فعالية المعونة حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمعونة ينبغي أن تصبح أكثر قابلية للتنبؤ بها. وفي العديد من البلدان كانت المعونة تتسم بالتقلب الشديد أكثر من الإيرادات المالية، والتقدم المحرز في المواءمة والموازنة كان مختلطاً، وجدول الأعمال الخاص بتوجيه الإدارة نحو النتائج ما زال في مراحله التحليلية الأولية.

القرار الأخير لوزراء مالية مجموعة الدول الثماني بإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كان خطوة كبيرة نحو حسم مشكلة العجز عن تحمل عبء الدين التي تعاني منها بلدان نامية كثيرة. وترحب فنلندا بالقرار ذلك وتؤكد استعدادها للمشاركة في المبادرة. إن إلغاء الدين يسمح للبلدان ذات السياسات الحسنة والحكم الرشيد أن تنفق مواردها بحسب أولويات استراتيجياتها الوطنية لتخفيض الفقر، فتزيد بالتالي من التملك والكفاءة في البلد.

إن تحسين التماسك بين المعونة والسياسات التجارية بإصلاح الاتجار وفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام منتجات البلدان النامية كان من الصواب تحديده بأنه أداة هامة للتنمية. وإننا نتفق مع ذلك، ونتطلع إلى نتيجة طموحة لجولة الدوحة والاحتتام الحسن التوقيت للمفاوضات. ونذكر، بالإضافة إلى ذلك، أن البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة التقنية والاستثمارات في الهياكل الأساسية

لتيسير التعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف التي تتعامل مع شؤون التجارة والمالية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً غلباً لا في تحديد المسار فحسب، ولكن أيضاً في رسم وتوجيه جدول أعمال الاقتصاد الكلي الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مريانا راسي، نائبة وزير خارجية فنلندا.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): أعلن تأييدي التام للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي.

إنه لشرف عظيم لي أن أخطب أمام الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية لهذا العام. إن عام ٢٠٠٥ عام حاسم للتنمية. فهو يصادف أول تقييم دولي للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية الذي اتفق عليه المجتمع الدولي قبل خمس سنوات. وإن توافق آراء مونتيري الذي تبعه يوفر الإطار الجماعي للشراكة العريضة القاعدة من أجل التنمية، المطلوبة لدعم إنجاز أهداف إعلان الألفية.

ويجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن توحد جهودها لكفالة إحراز الأهداف الإنمائية للألفية. وتقع المسؤولية الأولية عن التنمية على عاتق البلدان النامية نفسها. إن البلدان النامية بحاجة إلى رسم وتنفيذ استراتيجيات مبنية على أولوياتها الإنمائية الوطنية، وإلى تحسين سياساتها وحكمها لتحقيق نمو اقتصادي أقوى، وإلى رفع مستوى تقديم الخدمات الإنسانية. وإن الحكم الرشيد وإطار العمل المؤسسي الكفء يجب أن يكونا جاهزين لكفالة أن يعود النمو بالفوائد على الفقراء وأن يتوافق مع التنمية المستدامة. وتوحي تجربتنا الذاتية أن المؤسسات والسياسات التي تنهض بالمشاركة الفعالة لكل أعضاء المجتمع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تساهم في تحقيق النمو المنصف المستدام.

الاجتماع إلى منبر استراتيجي يمكن فيه تعزيز العمل الجماعي دعماً لتوافق آراء مونتيري والأهداف الإنمائية للألفية.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تشمل أهدافاً واضحة للقضاء على الفقر وما يتصل به من أنواع الحرمان الإنساني فضلاً عن تعزيز التنمية المستدامة. وفي أيلول/سبتمبر، سيجتمع رؤساء دولنا أو حكوماتنا هنا في نيويورك لتقييم ما أنجز وما تدعو الحاجة إلى عمله لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وفي حين أن إمكانات تقليل نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف تبدو مبشرة على الصعيد العالمي، فإن التقدم نحو تحقيق الأهداف في مجال التنمية البشرية ظل أبطأ بكثير. وبدون جهود ملموسة للإسراع، تصبح مخاطر الفشل كبيرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لسعادة السيد هلموت أنغولا، المدير العام للجنة التخطيط القومي في جمهورية ناميبيا.

السيد أنغولا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): إن توافق آراء مونتيري، الذي اعتمدناه قبل ثلاث سنوات، يوفر شراكة عريضة القاعدة للتنمية دعماً للأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد دعا المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية جميع أصحاب المصالح في تمويل التنمية إلى مواصلة العمل بفعالية في هذه العملية، وهذا الحوار الرفيع المستوى يتيح لنا فرصة لنفعل ذلك. والفكرة الأساسية العامة لهذا الحوار الذي يتعلق بحالة التنفيذ والمهام المقبلة، جاءت في وقتها نظراً لأن جميع التقارير والدراسات بشأن تنفيذ مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة تذكر الافتقار إلى موارد التمويل باعتباره عقبة رئيسية أمام تحقيق تلك الغاية.

وفي مونتيري أكدنا من جديد على المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق البلدان النامية عن تعبئة مواردها

للاستفادة من النتائج المحتملة من جولة الدوحة. ونؤمن أيضاً بأن العنصر المكمل الضروري لذلك هو أن البلدان النامية ينبغي لها هي أن تفتح أسواقها بعضها أمام البعض الآخر.

إن مسألة منع ومكافحة الممارسات الفاسدة تستحق اهتماماً خاصاً، لأن الفساد يضرب أكثر ما يضرب في الفقراء وأشد الفئات المستضعفة في كل المجتمعات. ونرحب بالجهود المكثفة المناهضة للفساد المبذولة في أنحاء عديدة من العالم، ولكن يمكن تحقيق المزيد. إن استئصال الفساد يتطلب أعمالاً منسقة على الصعيد العالمي، ومن المطلوب بالتالي أن تبذل جميع العناصر الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية جهداً معززاً.

انتقل الآن إلى التحدي المتعلق بالانسجام والتنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية. إن الحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف بأكمله معترف بها على نطاق واسع. وتدعو اللجنة العالمية بالمعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة إلى إصلاح الحكم العالمي كوسيلة لضمان استفادة الجميع من عملية العولمة. وعملية هلسينكي، التي تقودها فنلندا وترايا معاً، تبحث أيضاً عن نهج جديدة لحل المشاكل العالمية. ومع أنه ليست هناك إجابات سهلة، فإننا مقتنعون بأن إجراء مناقشة عريضة القاعدة تشمل الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني سيسهم في إقامة نظام عالمي أكثر تلاهما وإنصافاً.

ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرز في تقوية النظام المتعدد الأطراف لتعزيز التنمية. وقد أدى اجتماع الربيع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دوراً هاماً في الحفاظ على الزخم السياسي فيما يتعلق بتمويل التنمية وهيئة محفل حوار مفتوح بين الجهات الفاعلة القيادية المتعددة الأطراف. وقد تطور

الإغاثية للألفية، ينبغي لهذه المبادرات أو ما يماثلها أن توسع لتشمل المزيد من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون زيادة تخفيف عبء الدين زيادة إضافية حقا وبالتالي يجب ألا تؤثر سلبا على البرامج الأخرى. وقد سلمنا جميعنا بأن التجارة محرك للنمو، وأنها يجب أن تدار بطريقة عادلة ومنصفة وغير تمييزية. ولذلك ينبغي للبلدان المتقدمة النمو تيسير الوصول إلى الأسواق للبلدان النامية وإلغاء الإعانات المالية وغيرها من التدابير المشوهة للتجارة.

وكلنا نعلم أن العديد من بلداننا، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، قد لا يحقق الهدف المتمثل في خفض الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥. ونعلم أيضا أنه من أجل تحقيق ذلك الهدف، ينبغي سد الثغرة التمويلية السنوية البالغ قدرها ٥٠ بليون دولار. ولذلك ينبغي إيجاد تمويل إضافي، بما في ذلك عن طريق موارد تمويلية ابتكارية. وفي ذلك الصدد، نؤيد دعوة الأمين العام إلى إطلاق مبادرة المرفق التمويلي الدولي وغيرها من المبادرات المماثلة. ولكن يجب التشديد على أن هذه المبادرات الجديدة يجب أن تكون إضافية إلى الالتزامات القائمة.

لقد ظلت البلدان المتقدمة النمو لأكثر من ٣٥ سنة تتعهد بإعطاء ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إغاثية رسمية إلى البلدان النامية. ولم تصل حتى الآن سوى خمسة بلدان إلى ذلك المستوى من الالتزام أو زادت عليه، ونحن نعرب عن تقديرنا لها. ولذلك ينبغي للشركاء الإغاثيين الاستجابة إلى دعوة الأمين العام لوضع أطر زمنية لأنفسها لتحقيق ذلك الهدف قبل عام ٢٠١٥. ويتعين على المانحين أيضا اتخاذ إجراءات فعالة تجاه التقليل إلى الحد الأدنى من المشروطيات غير المنصفة التي تربط بها مساعدتها إلى البلدان النامية أو إلغاء تلك المشروطيات. وقد حثت البلدان النامية على الاضطلاع بإصلاحات مؤسسية وإصلاحات في الحكم فضلا عن الإصلاحات في المجالات

الداخلية بتعزيز الحكم ومكافحة الفساد وتأسيس الإصلاحات الهيكلية وأنواع أخرى عديدة من الإصلاحات، وتشير التقارير إلى أننا أحرزنا تقدما في ذلك الصدد. غير أن تقارير صدرت مؤخرا تكشف عن أنه لم تكن هناك استجابة ملائمة من شركائنا في التنمية فيما يتعلق بالمساعدة. وقد أوضح الأمين العام عن حق أنه فيما يتعلق بمعظم البلدان المنخفضة الدخل وتقريبا جميع البلدان الأقل نمواً، ستكون حتى التعبئة الكاملة للموارد الداخلية قاصرة عما هو مطلوب لبلوغ الأهداف الإغاثية للألفية ولذلك فإنها ستتطلب مساعدة إغاثية رسمية كبيرة في شكل منح وتمويل تفضيلي. وينبغي أن أشدد على أن نفس الشيء ينطبق على العديد مما يسمى ببلداننا المتوسطة الدخل.

ونلاحظ باهتمام دعوة الأمين العام للبلدان الفقيرة إلى اعتماد استراتيجيات إغاثية وطنية جريئة بما يكفي للوفاء بالأهداف الإغاثية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والشروع في تنفيذ تلك الاستراتيجيات في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦، وأنه ينبغي لها أن تعول على زيادة المساعدة الإغاثية الدولية بدرجة كافية ويمكن التنبؤ بها في ذلك الصدد. وهذه أفكار نبيلة، ولكن ينبغي الاهتمام بضمان ألا تضع هذه المهام أعباء مالية إضافية على البلدان النامية.

وسيتوقف نجاح المهمة المنتظرة على ما إذا كان المجتمع الدولي سيبدل جهودا متضافرة نحو مساعدة تلك البلدان النامية التي ليس من المرجح أن تحقق الأهداف الإغاثية للألفية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب لدعوة الأمين العام لإعادة تعريف القدرة على تحمل الدين لتعني مستوى الدين الذي يسمح للبلد بالوفاء بالأهداف الإغاثية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نرحب بالمبادرات الأخيرة التي قدمها العديد من شركاء التنمية، ولا سيما وزراء مجموعة الثمانية، في اتجاه زيادة إلغاء الديون، وخاصة لأفقر ١٨ بلدا في العالم. ومع ذلك، فإنه من أجل تحقيق الأهداف

السيد آدمز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا في نيويورك لتبادل الآراء حول تقرير مشروع الألفية، الاستثمار في التنمية، وتقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005). ونجتمع لكي نقيم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري، ولنتطلع إلى انعقاد مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. إن عام ٢٠٠٥ يمكن، بل وينبغي، أن يكون منعطفًا هامًا بالنسبة إلى الأمم المتحدة والتنمية. ويتمثل الاختبار الحقيقي لجهودنا الجماعية هذا العام في ما سيقوله التاريخ عن عام ٢٠٠٥ في عام ٢٠١٠، ولا سيما في عام ٢٠١٥. وسوف يتساءل خلفاؤنا عما إذا كنا قد فشلنا أو نجحنا في توليد الزخم الإضافي الضروري إبان سعينا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نجتمع فيما تشهد بعض مناطق العالم، التي تُركت رازحة تحت الفقر لفترة طويلة، آفاقا حقيقية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويقوم عدد متزايد من البلدان النامية بتكثيف هياكله السياسية لتحقيق النمو الذي يستفيد منه الفقراء. وتزداد المساعدة الإنمائية الرسمية ازديادا ثابتا بصورة فعلية؛ وهناك تقدم كبير في تخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة؛ وتجتذب النهج التي تقوم على أساس الحقوق دعما أكبر؛ وتؤيد نيوزيلندا النتائج القوية الصادرة عن مؤتمر القمة في ما يتعلق بالصحة الجنسية والحقوق الإنجابية والحقوق المتعلقة بنوع الجنس.

وتجري الآن محادثات لتحرير بيئة التجارة العالمية. وإذا نجحت جولة الدوحة للتنمية - وتعمل نيوزيلندا جاهدة لضمان تحقيق ذلك - فإن من شأنها أن تساعد البلدان النامية على انتشار نفسها من دائرة الفقر، شريطة أن تتمكن من الحصول على الدعم الضروري لبناء القدرات بغية الاستفادة من تلك الفرص الجديدة.

الأخرى ذات الصلة، وهي قد أحرزت تقدما في ذلك الصدد.

وفي مونتيري سلمنا جميعنا بالحاجة إلى ضمان سماع أصوات البلدان النامية وتعزيز مشاركتها في عمليات صنع القرار والسياسات العامة ووضع القواعد في المؤسسات الدولية المالية والتجارية. وحتى الآن لا تزال تلك الأهداف متعذرة المنال.

ويتفق وفدي مع الذين يدعون المانحين إلى دعم تنمية الهياكل الأساسية، وخاصة في المناطق الريفية، بدلا من دعم توصيل الخدمات الاجتماعية فقط. ونرى أيضا أنه ينبغي تعزيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، نخطط علما بحقيقة أن المجتمع الدولي قد اعترف بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأنه اعترف بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بوصفها الإطار المناسب لمساعدة القارة.

ورغم أهمية هذا الحوار، فإن وفدي يرى، كما هي الحالة فيما يتعلق بالمؤتمرات الرئيسية الأخرى ومؤتمرات القمة، أن هناك حاجة إلى آلية حكومية دولية لمتابعة هذه العملية. ونود أيضا أن نرى مؤشرات واضحة وآلية للمراقبة لتنفيذ جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ نستعد للذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة والجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز تجاه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الواردة في توافق آراء مونتيري، نأمل مخلصين أن نرى هذا الحوار يقدم إسهاما مفيدا في تلك العملية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أعطي الكلمة لسعادة السيد بيتر آدمز، المدير التنفيذي لوكالة التنمية الدولية لنيوزيلندا.

يتم الاعتراف بالاحتياجات الإنمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية بإدراجها في النتائج التي يتم التوصل إليها في هذا الحوار. وتتوقع نيوزيلندا أن يعطي مؤتمر القمة زحماً كبيراً لتنفيذ استراتيجية موريشيوس الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأخيراً، ترتبط القضايا الخاصة بالاستدامة البيئية ارتباطاً لا ينفصم بالتنمية. وهناك مثال قوي على ذلك يتمثل في الأثر المترتب على تغير المناخ؛ وهنا أيضاً نجد أن الدول الجزرية الصغيرة تعاني من الهشاشة بصفة خاصة في ذلك الصدد. وتتم الحاجة إلى إجراء حوار دولي بناء حول كيفية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة تغير المناخ، بينما تتوفر، في الوقت نفسه، فرص النمو الاقتصادي والطموحات الإنمائية. وكما ذكر الأمين العام، فإننا يجب أن نطور إطاراً دولياً أكثر شمولية لتغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢. وإن أي شيء أقل من المشاركة والعمل بشكل متوازن وواسع النطاق، ولا سيما من جانب كل الدول الرئيسية في العالم التي تنبعث منها الغازات، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لن يكون كافياً لمواجهة تحديات بهذا الحجم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جواو غوميس كرافينهو، وزير الدولة للشؤون الخارجية في البرتغال.

السيد غوميس كرافينهو (البرتغال): (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون معكم اليوم، ممثلاً للبرتغال في هذه المتابعة للاجتماع الذي تمخض عنه توافق آراء مونتيري. فذلك الاجتماع، الذي عُقد قبل ما يزيد على خمس سنوات، كان خطاً فاصلاً في العملية البطيئة ولكن العسيرة لترسيخ الوعي العالمي بأن التنمية مسألة يجب أن نهتم بها جميعاً، أينما كنا في جميع أنحاء العالم. والبرتغال ملتزمة تماماً، سواء في إطار الاتحاد الأوروبي أو ضمن سياساتها الوطنية

أريد أن أركز على ثلاث رسائل رئيسية تود نيوزيلندا أن يبعث بها هذا الحوار إلى الحدث الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر.

أولاً، نقر جميعاً بأنه من الضروري تقديم المزيد من المعونات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية. ونتوقع إحراز نتائج قوية في ذلك المجال. ومع مراعاة ذلك، التزمت الحكومة النيوزيلندية مؤخراً بتحقيق زيادات كبيرة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك زيادة قدرها ٢٣ في المائة هذا العام، وهي أكبر زيادة سنوية في تاريخ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها نيوزيلندا.

وفي ما يتعلق بالزيادات في حجم المساعدة، تود نيوزيلندا أن ترى مؤتمر القمة يوفر زحماً عالمياً آخر للمبادرات المتصلة بفعالية المعونات. وستوفر فعالية المعونات المعززة المزيد من السيطرة للبلدان النامية لتحديد مسارها الإنمائي بنفسها، بينما تزداد في نفس الوقت قيمة كل دولار يُصرف على المعونات المقدمة إلى البلدان النامية.

وتتوقع نيوزيلندا أن يشجّع مؤتمر القمة الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف على أن تنفذ تنفيذاً كاملاً إعلان باريس بشأن فعالية المعونات. ونرحب بالتركيز على فعالية المعونات داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يشجع مؤتمر القمة على إحراز تقدم طموح في ذلك الصدد، على أساس المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود لضمان أن يعمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشراكة وثيقة مع المانحين، على أساس الأولويات والخطط القطرية.

والموضوع الثاني الذي نود التأكيد عليه هو أنه من المهم أن يسلم مؤتمر القمة بوضع البلدان التي تمر بظروف خاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن

الخاصة، وتعزيز التعاون بين الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي ما يتعلق بالموارد العامة، تتوقع البرتغال أن يتم، بحلول عام ٢٠١٠، بلوغ الهدف الذي حدده الاتحاد الأوروبي، وهو ٠,٥١ في المائة من دخلها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها. وتركز المعونة البرتغالية بشكل خاص على أقل البلدان نمواً، وبصفة أساسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالنظر إلى أننا خصصنا ٠,٢ في المائة من دخلنا الوطني الإجمالي لتقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً، فإننا نكون بذلك قد تجاوزنا الهدف الذي حددته الأمم المتحدة في هذا الصدد، ونحث جميع البلدان المتقدمة النمو على أن تولي نفس الاهتمام لذلك الهدف.

وبينما لا يزال هناك الكثير من التقدم الذي ينبغي إحرازه على المستوى الدولي في الوفاء بالتزاماتنا بشأن تدفقات الموارد، فقد اتضح على مدار السنين أنه يقتضي وجود قدر أكبر من الابتكار لتحديد الآليات الجديدة لتمويل التعاون الإنمائي في إطار دولي مستدام. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد موقف الاتحاد الأوروبي المتعلق بمرفق التمويل الدولي، ونعتقد أنه يجب تكريس مزيد من الجهود للتوصل إلى سبل تعزيز تقاسم الأعباء الدولية بشكل أفضل حيال ذلك الشاغل العالمي.

وأود أن أؤكد على عزم البرتغال زيادة مشاركتها في الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق التنمية العالمية. وإننا ننظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها عملية ديناميكية ومتعددة الأبعاد، تتطلب استجابة جدية ومسؤولة من جميع البلدان. ويعني ذلك أيضاً أننا نؤمن بأن مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار الدولية تتسم بأهمية قصوى، وأن ذلك هو مفتاح كفالة الملكية والمصادقية والحكم الرشيد.

الخاصة بتقديم المعونات الإنمائية، بالدعم الكامل لإنجازات الأهداف الإنمائية للألفية.

وبينما نجتمع اليوم، وفي وقت لاحق في أيلول/سبتمبر، يجب قبل كل شيء أن نضع نصب أعيننا هذه الفكرة، أي أن شراكة مونتيري العالمية يجب أن تستمر في التقدم بوصفها دليلاً يحدد شكل تعاوننا الدولي الحالي.

وتؤيد البرتغال تماماً بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أبرز عدداً من التحديات التي تناولها التقرير الأخير للأمين العام.

يشير الأمين العام عن حق إلى أن تعبئة الموارد المالية المحلية شرط رئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن المسؤولية الأساسية عن ذلك تقع على عاتق البلدان النامية. غير أن الطريقة التي تؤثر بها سياسات البلدان المانحة على العلاقات الخاصة بتقديم المعونة سيكون لها أثر قوي على تلك المسألة. وعلى وجه الخصوص في حالة البلدان الخارجة من الصراع، أو الدول الضعيفة، من الأساسي أن تعمل الحكومات المانحة والمستفيدة معاً لتطوير نهج دقيق إزاء تعبئة الموارد المحلية. والبرتغال مهتمة جداً بمسألة تعبئة الموارد المحلية، وستواصل العمل مع البلدان الشريكة في ذلك المجال.

إن تعبئة الموارد الدولية لأغراض التنمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية وغيرها من التدفقات المالية الخاصة تدفع بشكل مباشر البلدان المانحة إلى الاضطلاع بدورها في تلك العملية العالمية. وفي ما يتعلق بالبرتغال، فإننا نشرك حالياً في وضع استراتيجية جديدة للتعاون الإنمائي من أجل تحسين الكفاءة والفعالية والاستدامة والتماسك وتخطيط الإنفاق لسياسات المعونة الوطنية على أساس طويل الأجل. وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية مصدراً مركزياً تستلهم تلك الاستراتيجية الجديدة. وسيشتر جزء من هذه العملية بإيجاد آلية لتمويل التنمية تساعد على تعبئة تدفقات الموارد

غير المتصور - بل ومن المستحيل - وجود عولة للاقتصاد والتبادلات التجارية من دون أن تقابلها عولة للتضامن.

في مونتيري تم رسم البرنامج الصحيح لمواجهة المشاكل الراهنة لتمويل التنمية. وإننا نؤمن بمبدأه الأساسي، أي أن المسؤولية الأولية تقع على عاتق البلدان النامية نفسها. فعليها أن تصمم على إلزام نفسها بتهيئة الأسس القانونية والسياسية والمؤسسية بما ينسجم مع الاقتصاد السوقي، لمنح كل امرأة وكل رجل الفرص التي يحق لهم الحصول عليها. ولا بد أن تفعل ذلك من دون فرض أعباء، تمشياً مع تقاليد وتاريخ كل بلد واحتراماً لها.

إننا مقتنعون بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن لا تمثل إلا جزءاً واحداً من استراتيجية أوسع نطاقاً تنص على الإجراءات اللازمة لنمو أسواق التمويل المحلي، واجتذاب رأس المال الأجنبي، وحل مشكلة الدين الخارجي، وتستعرض بصورة عامة قواعد وإجراءات الاتجار والتمويل الدوليين.

وعلى ذلك الأساس أود الآن أن أوضح بإيجاز الإجراءات التي اتخذتها إيطاليا، والإجراءات التي تعتزم اتخاذها، للشروع في تنفيذ إعلان مونتيري.

في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، إننا، شأننا شأن أغلب البلدان المانحة، نلتزم ببلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية. كما قبلنا بالتزام إضافي للوصول إلى ٠,٥١ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠. إن بلوغ ذلك الهدف المتوسط سيتطلب من بلدي بذل جهود كبيرة، نظراً للصعوبات الاقتصادية وقيود الميزانية التي تفرضها الأنظمة المالية للاتحاد الأوروبي. ولتحقيق ذلك، نخطط لزيادة الإنفاق العام على التعاون الإنمائي، واستعراض الدين الخارجي لبعض من دائنينا، وقبل كل شيء، السعي إلى الحصول على مشاركة النظام الإيطالي

وتؤمن البرتغال إيماناً راسخاً بشراكة عالمية تضم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في نصفي الكرة الشمالي والجنوبي كليهما. ويجب إحراز مزيد من التقدم لتعميق تلك الشراكة. وأصبح من الشائع الإشارة إلى نهضة الشبكة الاجتماعية كجزء من عملية العولة. وعندما نستخدم لفظة "الشراكة" فإننا نقول ببساطة إنه يجب علينا أن نسعى إلى جعل شبكاتنا العالمية تعمل من أجل التنمية. ولحظات مثل هذه اللحظة، حيث يمكننا أن نجتمع رؤانا للتنمية ونواجهها ونوائم في ما بينها تشكل مساهمات رئيسية في تلك العملية. ويحدوني الأمل أن نتمكن جميعاً في مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر من أن ندرك أننا اتخذنا خطوات إضافية نحو الارتباط في شبكات من أجل التنمية، بمشاركة كل من الحكومات والمجتمع المدني.

إن تلك المهمة مهمة حيوية إذا أردنا أن نحترم العبارات البليغة للأمين العام كوفي عنان الواردة في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح"، التي أود أن أختتم بياني بها. إن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن بلوغها بحلول عام ٢٠١٥ إذا عمل كل المشاركين الآن على "أن نخرج عن النمط المألوف في العمل ونسرع بشدة من خطى عملنا ونرتقي بمستواه" (A/59/2005، الفقرة ٣١).

ويتعين علينا كفالة أن يصبح العمل المألوف والشراكة من أجل التنمية مترادفين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي نائب وزير خارجية إيطاليا، الأونرابل غيسيب دراغو.

السيد دراغو (إيطاليا) (تكلم بالإيطالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يؤسفني القول إنه لئن كان إجمالي ثروة العالم قد ازداد في السنوات الأخيرة، فإن توزيع الثروة يبدو متفاوتاً أكثر فأكثر. وتجد نسبة متزايدة من بني البشر نفسها في قبضة الجوع والفقر. لذا من

مؤخرا تطوير ذلك الجهد في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وهي مبادرة ولدت في جنوا عام ٢٠٠١.

وتتطلب المتابعة الفعالة للأهداف الإنمائية للألفية إعادة ترسيخ القدرة التامة على تحمل خدمة الديون. لذلك قدمنا دعما مخلصا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونحن فخورون بإبلاغ أننا نقوم الآن بإلغاء ١٠٠ في المائة من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ضمن إطار جهد ثنائي. ومنذ عام ٢٠٠١ ألغت إيطاليا ٢,٧ بليون دولار من ديون تلك البلدان المدينة لها، وإننا نخطط لإلغاء أكثر من ٤,٥ بليون دولار من الديون. وفي الوقت ذاته، فإننا ندعم مجموعة الدول الثماني في أخذ زمام مبادرة إلغاء ١٠٠ في المائة من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي.

إن بلدي ملتزم بمجموعة من مبادرات أخرى في مختلف القطاعات بالنيابة عن البلدان النامية. ومن بين المبادرات التي يمكن أن استشهد بها أود أن أشير إلى دعمنا لمبادرة العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، الذي أعلن عنها في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، واضطلع بالعمل الفريق التقني المعني بآليات التمويل الابتكارية، فضلا عن موقفنا المؤيد لاستحداث مرفق التمويل الدولي وإقامة مشروع رائد في إطاره بشأن اللقاحات.

أخيرا، أود أن أذكر أننا نقترح مبادرة للنهوض بالبحوث الرامية إلى إيجاد لقاحات جديدة ضد أكثر الأوبئة انتشارا - مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل - عن طريق قطع الحكومات المشاركة التزامات مسبقة بشراء اللقاحات عندما يتم تطويرها وطرحها في الأسواق.

وباختصار، يعد هذا اعترافا بالتزام إيطاليا الملموس تجاه المساعدة الإنمائية الرسمية. ويقدم العديد من البلدان

بأسره، بقطاعيه العام - الحكومة المركزية والمحلية - والخاص - المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمصارف والأعمال - في رؤيا استراتيجية قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية وعلى أولويات وطنية.

إننا نتعامل بحساسية خاصة مع دور القطاع الخاص بصفته محركا للنمو الاقتصادي. والتعاون الإيطالي يعمل على الترويج لانتشار المشاريع الفردية في البلدان النامية، لا سيما في مجالي الزراعة والتصنيع. وقد قررنا منح أولوية للأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، عن طريق توفير خبرتنا في إقامة المدن الصناعية.

وعلى نفس منوال هئية فرص جديدة وحوافز للنمو الاقتصادي، اتخذنا مبادرات رئيسية لتشجيع توجيه تحويلات المهاجرين وتطوير أنظمة للاهتمامات الصغيرة والتمويلات الصغيرة تكون مرتبطة بالنظام المصرفي الإيطالي. وعلى سبيل المثال، بلغت تحويلات المهاجرين ٥ بلايين يورو في عام ٢٠٠٤، أي ضعف مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية الإيطالية تقريبا.

وفي ما يتعلق بأكثر القرارات احتياجا بما لا يقبل الشك، خصصت إيطاليا في السنوات الأخيرة أكثر من ٤٠ في المائة من مواردها للتعاون الإنمائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الزراعية - الغذائية. وساهمنا بمبلغ ١٠٠ مليون يورو للصندوق الاستثماري من أجل الأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، و ٣٦ مليون دولار لإعادة تمويل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمرة السادسة، وقدمنا في عام ٢٠٠٤ وحده ٤٨ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي للمساعدة الغذائية الطارئة، ومزيد من الأعمال الطموحة الأخرى. وقد جرى

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوسكاراس جوسيس، وكيل وزير خارجية ليتوانيا.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أعرب عن تأييد ليتوانيا للبيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

اليوم، تقتضي العولمة بذل جهود جماعية معززة لمكافحة الفقر في عالم متغير على نحو مستمر. ونعترف بأن توافق آراء مونتييري يظل يحظى بأولوية عليا في جدول الأعمال الدولي. وبغية تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مونتييري، لا بد لنا أن نحري تحسينا كبيرا لشراكتنا المتبادلة وأن نعزز الحوار بين البلدان النامية والمتقدمة النمو.

ويرمز عام ٢٠٠٥ إلى ثلث الطريق نحو عام ٢٠١٥، وهو عام رئيسي ينبغي بحلوله بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأهمية البالغة أن نسأل أنفسنا عن العمل الذي أنجز منذ عام ٢٠٠٠، عندما وقع قادة العالم على إعلان الألفية. فما زال الفقر والجوع والأمراض المعدية والإرهاب العالمي ومسائل حقوق الإنسان تسبب مشكلة كبيرة في العالم النامي. وفي بعض المناطق، ازداد الفقر بالرغم من الجهود التي بذلت.

بيد أن البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء اتخذت خطوات هامة وإيجابية للقضاء على تلك المشاكل. واليوم، تقام الشراكة ويجري الحوار على أساس ورقات استراتيجية للحد من الفقر والتنسيق الأفضل واتساق العمليات التشغيلية. كما ينبغي أن ننوه بمساعي البلدان النامية الرامية إلى المزيد من تحسين حكمها من خلال إجراء إصلاحات في المؤسسات والشفافية الأكبر ومكافحة الفساد.

لقد أذن عام ٢٠٠٤ بحصول تغييرات كبيرة في الخريطة الجغرافية السياسية لأوروبا. وأصبح عدد من البلدان التي كانت في السابق متلقية للمعونة أعضاء في الاتحاد

الأخرى التي استمعنا إليها، أو التي سنستمع إليها لاحقا، مساهمات على نفس القدر من الأهمية. وتتسم تلك المساهمات بأهمية ينبغي عدم تبديدها وينبغي تحقيق الأهداف بأكثر السبل فعالية عقب بذل جهد متضافر متعدد الأطراف تمشيا مع رؤيا مشتركة.

قال ألبرت أينشتاين ذات مرة في خطاب وجهه إلى حضور من زملائه الفيزيائيين والرياضيين، "الحرص على الإنسان ومصيره يجب أن يشكل دائما الاهتمام الرئيسي لكل المساعي التقنية. لا تنسوا هذا أبدا وسط مخططاتكم البيانية ومعادلاتكم". وحتى إذا كانت الموارد المالية التي توجهها البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة مساوية لأفضل الإسقاطات وأكثر النماذج المتفائلة التي صاغها اقتصاديون، فإنها لن تكون وافية للتصدي للتحديات الإنمائية المروعة الماثلة أمامنا.

ونحن بحاجة إلى أن نعيد اكتشاف تفاهم طويل الأجل بين دول العالم -تضامن مفقود إلى حد بعيد - لكي نعتنق مرة أخرى الاحترام الشامل للقيم المشتركة الرامية، قبل كل شيء، إلى وقاية الطابع المحوري للفرد وحماية ودعم شقيقتنا وأشقائنا الأكثر ضعفا. إن تحليل جدوى تكاليف العديد من الصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى حماية تلك القيم أمر غير مرض. وفي أكثر الحالات يغلب سوء الممارسة المهنية والفساد واللامبالاة والاضطهاد التي تمارسها قلة من الأشخاص على التزام وسخاء الكثيرين.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى منتدى فوق وطني لا يستغله بلد وحيد أو مجموعة محدودة من البلدان وفقا لنموذج بال للعلاقات الدولية. ونحن بحاجة إلى هيئة رسمية، مجهزة بأدوات، تشكل انعكاسا نزيها للجميع ومكرسة، في المقام الأول، لمسألة المساعدة الإنمائية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن للمتكلم الأخير بعد ظهر هذا اليوم، معالي الأونرابل بروس بيلسن، عضو البرلمان وأمين الشؤون البرلمانية بوزارة الخارجية والتجارة في أستراليا.

السيد بيلسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ما زالت أستراليا تؤيد بشدة توافق آراء مونتيري. ويشكل النهج المتكامل لتوافق الآراء، الذي يقتضي بإقامة شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مع السياسات والإجراءات المطلوبة من بلدان المجموعتين على حد سواء، أمراً أساسياً لإحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويبقى توافق آراء مونتيري صالحاً الآن مثلما كان صالحاً في آذار/مارس ٢٠٠٢.

ونعلم أن الأمر الأساسي لإحراز المزيد من التقدم في تخفيض حدة الفقر ورفع مستويات المعيشة هو النمو الاقتصادي الواسع القاعدة والمستدام. وتظهر تجربة شرق آسيا، حيث تم انتشال أكثر من ٥٠٠ مليون شخص من الفقر المدقع خلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية، أن النمو أمر أساسي لتخفيض حدة الفقر وأنه سيولد الأغلبية الساحقة من الموارد المطلوبة للتنمية.

وبالتالي تمنحنا المعدلات الجديدة بالإعجاب للنمو الاقتصادي وتخفيض حدة الفقر في شرق آسيا الأمل بأنه يمكن إحراز تقدم كبير. وشهدنا في بلدان مثل الصين والهند وفيت نام إظهاراً للفوائد الهائلة لاعتماد سياسات اقتصادية سليمة وإصلاحات مناصرة للنمو مع إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار أيضاً.

وتؤيد أستراليا إتباع نهج متكامل نحو تمويل التنمية يحشد الموارد المحلية ويسر الاستثمار الأجنبي المباشر ويسعى إلى تحرير التجارة ويزيد المساعدة الإنمائية الرسمية الفعالة.

الأوروبي بعد إجراء عمليات إصلاح كبيرة. وأعلنت جميع هذه البلدان التزامها القوي بدعم جهود المجتمع العالمي للوفاء باحتياجات الأشخاص الأكثر فقراً في العالم. وبذلك أثبتت أنها تتشاطر فكرة التضامن الأوروبية.

قبل أسابيع قليلة تم إظهار تضامن فريد عندما اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي هدفاً جماعياً جديداً للاتحاد الأوروبي للمساعدة الإنمائية الرسمية بتخصيص نسبة ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، الأمر الذي سيسفر عن تخصيص مبلغ إضافي قدره ٢٠ بليون يورو بحول ذلك الوقت. وتمثل تلك الخطوات بياناً قوياً بأن الاتحاد الأوروبي وجميع دوله الأعضاء، القديمة والجديدة على حد سواء، عازمة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وعلى القضاء على الفقر العالمي.

وكما ورد في البيان الذي أدلت به مؤخراً رئاسة الاتحاد الأوروبي، فإن "الأعضاء العشرة الجدد في الاتحاد الأوروبي سائرون على الطريق المفضي إلى الانضمام إلى أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية للاتحاد الأوروبي". وبينما نؤكد من جديد على ذلك التصميم، فإن ليتوانيا تؤمن إيماناً شديداً بأنه ينبغي أن تعزز البلدان النامية بشكل إضافي تعبئة الموارد المحلية والالتزام بالحكم الرشيد والملكية والقدرات على استيعاب المساعدة في تنفيذ الإصلاح. وينبغي أن يضطلع تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار بدور هام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أشدد على أن ليتوانيا أحرزت نجاحاً في عمليتها للإصلاح في فترة لا تريد على عقد. وتلك تجربة فريدة حقاً، وأؤمن بأن معرفتنا وخبرتنا ستكون ذات فائدة كبيرة للعديد من البلدان النامية. وفي وسع ليتوانيا أن تضطلع بدور مفيد بمشاطرة شركائها المحتملين تجربتها في مجالات الإدارة الانتقالية، وخاصة بناء الدولة.

لقد أنجزت أستراليا خمس سنوات متعاقبة من الزيادة الحقيقية في مساعدتنا الإنمائية الرسمية منذ مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ونتيجة للالتزامات الأخيرة ستقدم أستراليا، من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩، مبلغ بليون دولار أسترالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية، إضافة إلى برنامجنا القائم للمعونة.

ولكن، بغية التصدي للتحديات المقبلة، فإن النهج المقيدة زمنيا والإملائية بشكل مفرط نحو تقديم المعونة لن تشكل بديلا للجهود المرننة والمستهدفة والمركزة على نتائج التنمية. وندعم بقوة الجهود المنسقة والفعالة للمعونة، وإن أستراليا، من جانبها، تعتبر الزيادات في تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال الوسائل التقليدية إسهاما بسيطاً تكاليفه متناسبة مع المردود وشفافاً.

ولبلوغ تلك الغاية، تعهدت أستراليا بعدد من الالتزامات الكبيرة على عدة سنوات لسد الاحتياجات الحرجة والتصدي للتحديات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن بين تلك الالتزامات شراكة إضافية جديدة تصل إلى بليون دولار أسترالي مع أندونيسيا من أجل التعمير والتنمية؛ و ٨٤١ مليون دولار أسترالي في السنوات الأربع المقبلة لبعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان من أجل استعادة القانون والنظام وإعادة بناء مؤسسات البلد والاقتصاد؛ والتزام بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار أسترالي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

وتواصل أستراليا دعم التخفيف المتعدد الأطراف لعبء الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتقدم أستراليا تأييدها القوي لاقتراح مجموعة الدول الثماني الأخير لتقديم دعم إضافي متعدد الأطراف لتخفيف الديون. إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تضم أكثر من ربع البلدان الأقل نمواً في العالم وأكثر من ثلثي فقراء

ويشكل تحرير التجارة قوة الدفع الرئيسية للتنمية العالمية المستدامة. وناشد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء أن تولي أعلى أولوية لاستكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٠٦. والأمر الذي يحظى بأهمية خاصة هو إصلاح الزراعة - مجال التجارة العالمية الذي يعاني من أسوأ تشوهات. ووفقاً للبنك الدولي، فإن تحرير الزراعة سيمثل تقريباً ثلثي إجمالي المكاسب المحتملة للبلدان النامية من جولة الدوحة.

وتتطلب أقل البلدان نمواً الدعم بغية الاستفادة من فوائد تحرير التجارة. ويشكل برنامج المعونة الأسترالية التزامات هامة ولأعوام متعددة تبلغ ٢٤٥ مليون دولار أسترالي لبناء القدرات المتصلة بالتجارة ولتيسير التجارة. ومنذ عام ٢٠٠٣، منحت أستراليا أيضاً إمكانية وصول جمركي غير مشروط ومعفى من الحصص لجميع السلع الواردة من أقل البلدان نمواً، وناشد جميع الدول الأخرى أن تحذو حذو أستراليا.

ويبقى الحكم الرشيد المعلم الأساسي للتنمية، بتهيئته بيئة لتنمية القطاع الخاص والتوظيف الذي يسمح للفقراء بالمشاركة في الاقتصاد، وهو أمر يؤدي إلى تخفيض حدة الفقر وتحسين أسباب المعيشة. ويشكل تعزيز الاستقرار الاقتصادي الجزئي وسيادة القانون وضمان حقوق الملكية ومعالجة الفساد أمورا محورية لتلك الجهود.

وكما ورد في تقرير الأمين العام "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، فإن الاستقرار والأمن يشكّلان الأسس اللازمة لتخفيض حدة الفقر. ويؤدي الصراع وانعدام الاستقرار إلى تقويض الثقة ومنع الاستثمار. ويعاني أفقر ٢٠ في المائة من الأشخاص في العالم من أكثر من ٨٠ في المائة من الحروب الأهلية في العالم.

العالم. وإن الإحتياجات الإنمائية للمنطقة كبيرة ومتنوعة، وهي تتطلب المشاركة المتواصلة من المجتمع الدولي. وقد حدد توافق آراء مونتيري الإحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإن خبرتنا الطويلة والصعوبات التي تواجهها جاراتنا الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ حدت بنا إلى زيادة التزامنا واستدامة جهودنا في السنوات الأخيرة دعماً لشركاء جزر المحيط الهادئ. ونؤيد تماماً استراتيجية موريشيوس بوصفها إطار عمل لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونرحب بالاعتراف العالمي المتزايد للتحديات الخاصة التي تواجهها الدول في مرحلة ما بعد الصراع والدول الهشة. وإن فك الارتباط مع الدول الهشة ليس خياراً مقبولاً، ولكن طابع المشاركة يتعين أن يكون تكاملياً وابتكارياً.

ختاماً، ستواصل أستراليا دعم توافق آراء مونتيري بوصفه إطار عمل متيناً للتنمية وتخفيض مستوى الفقر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.